جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

المختمات فلي التوازنات الكبرى للنظام السياسي الجزائري

-دراسة خالغ رئيس الجمهورية والوزير الأول-

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق

فرع : القانون العام

تخصص الجماعات الإقليمية

تحت إشراف الدكتور

من إعداد الطالبين:

صايش عبد المالك

❖ بن عيد دليلة

❖ بلعمري سليمان

لجنة المناقشة

- الدكتور: دحماني عبد السلام رئيسا
- الدكتور: صايش عبد المالك أستاذ محاضر قسم 'ب'..... مشرفا ومقرا
- الأستاذة: لعامرة ليندة.....ممتحنة

السنة الجامعية: 2014-2015

تاريخ المناقشة: 24 جوان 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وقل ربّي أدخل صدق، وأخرجني مخرج صدق، واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا".

صدق الله العظيم

الاسراء - الآية 80 -

اهداء

الى القلب الدافىء والصدر الرحب الى من اعطتني بدون سؤال وهونت علي
المحال "امي الغالية" يا من الجنة تحت قدميك

الى من افنى شبابه لاسعادي وبذل عمره لارضائي و انتزع اللقمة من فمه واهداها
الي "ابي الحبيب"

الى ما املك في الوجود واعز ما بنيت بالجهود "اخوتي واخواتي"

الى كل الاصدقاء والزملاء.

اهدي هذا العمل

سليمان

إهداء

الى التي رسمت لي طريق الامان وغمرتني بفيض من حنان "امي الغالية" يا من
جعل الله الجنة تحت اقدامك.

الى من اوقد اصابعه شموعا لتتير لي الطريق وبث في حب العلم والعمل "ابي
العزير"

الى من اشد بهم عضدي واعتمد عليهم في مددي "اخوتي واخواتي"

الى كل الاصدقاء و الزملاء

الى كل من تسعهم ذاكرتنا ولم تسعهم مذكرتنا

اهدي هذا العمل.

دليلة

شكر وعرفان

تقدم بداية بالشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل .

وإمثالاً لقول المصطفى عليه الصلاة والسلام { من لا يشكر الناس لا يشكر الله }

فإننا نتقدم بالشكر الجزيل للدكتور _ صايش عبد المالك _ الذي منحنا الثقة ولم يخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة .

والشكر موصول كذلك لأعضاء لجنة المناقشة التي تقبلت تحمل عبء مراجعة هذا العمل ، وتصويب أفكاره وأخطائه بما تراه مناسباً لهذه المذكرة .

دوّن أن ننسى كل الاساتذة والموظفين بجامعة عبد الرحمان ميرة _ بحاية _
عموماً ، وكلية الحقوق والعلوم السياسية خصوصاً .

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل .

قائمة لأهم المختصرات

أولاً: باللغة العربيّة

- (د م ج) : ديوان المطبوعات الجامعية .
- (ج ر ج ج د ش) : الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- (ص) : صفحة.
- (ص ص) : من الصّفحة إلى الصّفحة.
- (د س ن) : دون سنة النّشر.
- (ط) : طبعة.
- (ج) : جزء.
- (م ش و) : مجلس شعبي وطني.

ثانياً: باللغة الفرنسيّة

- (p) : page.
- (pp) : de la page à la page.
- (o p u) : office des publications universitaires.
- (n) : numéro.
- (RASJEP) : revue algerienne des sciences juridiques, economiques et politiques.
- (s l p) : sans lieu de publication.
- (op-cit) : ouvrage prècèdemment citè (opus citatum).
- (Ibid) : Ibidm.
- (Art) : article.
- (sd) : sans date.

المقدمة

يعتبر النظام السياسي الجزائري حديث العهد بالولادة، ذلك أنّ الجمهورية الجزائرية لم تر النور إلا بعد الإستقلال، حيث جاء ميلاد أول دستور جزائري في سنة 1963¹، إذ كانت السلطة التنفيذية آنذاك أحادية ينفرد بها شخص واحد ألا وهو رئيس الجمهورية، كما هو معمول به في النظام الرئاسي أين يكون رئيس الجمهورية نفسه رئيس الحكومة.

ثم ميلاد دستور 1976، الذي إستطاع أن يحدث تغييرا ولو نسبيا على مستوى الجهاز التنفيذي، أين نصّ على إمكانية تعيين الوزير الأول يتقاسم السلطة مع رئيس الجمهورية بموجب المادة 2/213²، ثم أصبح هذا التعيين إجباري بموجب التعديل الدستوري لسنة 1979.

إلا أنّ الوزير الأول يختلف عن رئيس الحكومة، إنطلاقا من دستور 1989³، حيث تمكن المؤسس الدستوري من سدّ الثغرة إن صحّ التعبير، بتكريس دستور قانون يعترف بثنائية السلطة التنفيذية، لكن في المقابل يلاحظ رجحان الكفة لرئيس الجمهورية مقارنة برئيس الحكومة، سواء من حيث ممارسة صلاحياته، أو من حيث تحمّل المسؤولية، وذلك نظرا لطبيعة النظام السياسي الجزائري، خلافا للنظام البرلماني الذي إنتهى في آخر المطاف بتجريد رئيس الدولة تدريجيا من السلطة التي يتمتع بها، ليصبح الوزير الأول صاحب السلطة في البلاد .

سار المؤسس الدستور في دستور 1996⁴، نحو إيجاد مقومات جديدة تم إغفالها في الدساتير السابقة، أين جعل للحكومة كيان دستوري يعترف بموجبه لرئيس الحكومة ببرنامج و صلاحيات لا يتطلب ممارستها العودة لأيّ جهة، على الرّغم من أنّ الواقع العملي كثيرا ما يبيّن

¹- دستور 08 سبتمبر 1963، مصادق عليه من قبل الجمعية التأسيسية، بتاريخ 28 أوت 1963، مصادق عليه بالإستفتاء الشعبي، بتاريخ 8 سبتمبر 1963، (ج ر ج ج د ش)، عدد64، لسنة1963.

²- أنظر المادة 2/213 من دستور 1976، الصادر بموجب الأمر رقم 76-97، المؤرخ في 26 نوفمبر 1976، (ج ر ج ج د ش)، عدد94، لسنة1976.

³- دستور 1989، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18، المؤرخ في 28 فيفري 1989، (ج ر ج ج د ش)، عدد09، لسنة1989.

⁴- دستور 28 نوفمبر 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، (ج ر ج ج د ش)، عدد76، لسنة1996.

عكس ذلك، هذا ما حدث مع هذا الأخير (رئيس الحكومة) حين أقدم رئيس الجمهورية على التّدخل في صلاحياته، الواقع الذي فرض عليه بتقديم إستقالته .

إستمرّ الوضع على هذا النحو إلى غاية التّعديل الدستوري لسنة 2008⁵، الذي قام بتسليط الضوء على عدّة نقاط، إستطاع من خلالها ردم الهوة بين النصّ الدستوري والممارسة السياسيّة⁶، فأعيد النّظر في هذا الجهاز التّنفيذي، فتمّ إلغاء منصب رئيس الحكومة وعودته بمنسّق لعمل حكومة رئيس الجمهورية تحت تسمية الوزير الأول، أين أصبحت سلطاته محدودة عوض تعزيزها، إذ أصبح مجرد كبش فداء، وهذا ما يشكّل إختلال لقاعدة - تلازم السّلطة مع المسؤوليّة -.

أمّا بالنّسبة للعلاقة التي تجمع رئيس الجمهورية بالوزير الأول، تميّزت بالتبعية سواء من النّاحية العضويّة أو الوظيفية، ويظهر ذلك من خلال إستحواذ رئيس الجمهورية على جميع الصّلاحيات هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتبيّن ذلك بوضوح من خلال وجود بصمات النّشاط الرئاسي في كل مستويات الوظائف الحكوميّة، بل أكثر من ذلك إمتدادها إلى المجال التشريعي والقضائي، هذا ما يشكّل خرقاً لمبدأ - الفصل بين السّلطات -، ممّا أدّى إلى حدوث تذبذب على مستوى الجهاز التّنفيذي، ما جعل الوزير الأول في منصب هشّ لعدم تخويله ب إختصاصات مستقلّة، خاصّة بعد التّعديل الدستوري 2008 ، الذي لم يساير المبدأ القائل - حيث توجد سلطة توجد مسؤوليّة -.

إنطلاقاً من هذه المعطيات تتجلى أهميّة هذا الموضوع من النّاحية العمليّة، وذلك ببروز مجموعة من العوائق التي تسدّ من قفزة النّظام السياسي الجزائري نحو التّوازن، وما يبرّر ذلك أكثر هو وجود سلطة تنفيذيّة يستحوذ عليها رئيس الجمهورية بفضل العناية الواسعة التي خولها له المؤسس الدستوري، خلافاً للوزير الأول يظهر بمركز ضعيف وبسلطات محدودة، أمّا من النّاحية

⁵ القانون الدستوري رقم 08-19، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن تعديل الدستور، (ج ر ج د ش)، عدد 63، لسنة 2008.

⁶ - بو الشعير سعيد، النّظام السياسي الجزائري، دراسة تحليليّة لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، ج3: السلطة التنفيذية، ط07، (د م ج)، الجزائر، 2013، ص14.

العلمية، تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها حديث الساعة، التي لفتت نظر العديد من الباحثين في النظام السياسي الجزائري .

ولعلّ الدافع لإختيارنا لهذا الموضوع يعود لأسباب ذاتية، تتمثل أساسا في الرغبة في الكشف عن سرّ بروز دور رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري، إلى جانب رغبتنا في إنسجام هذا الموضوع مع الفرع الذي ندرج تحته، وأخرى موضوعية، تتمثل في البحث في صلاحيات وإختصاصات كلّ من رئيس الجمهورية و الوزير الأول، والتعرّف عن الدافع الذي جعل المؤسس الدستوري يوسّع من صلاحيات رئيس الجمهورية في كل الميادين، إضافة إلى ذلك ضرورة كشف نقاط القصور على مستوى نصوص الدستور، لإيجاد نوع من التوازن داخل السلطة التنفيذية .

إذ في ظلّ الصلاحيات الواسعة التي يمارسها رئيس الجمهورية والتي خولها له المؤسس الدستوري، وتقليص دور الوزير الأول، بحيث لم تعد وظيفته مقصورة بحمل حقيبة بجعبتها مخطّط عمل لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مما يوحي بوجود تذبذب وعدم إتزان في توزيع الإختصاصات، فيما تتجلى مظاهر الإختلال في توزيع الإختصاصات في النظام السياسي الجزائري ؟ وما هي رهانات الإصلاح؟

إنّ طبيعة الدراسة تدفعنا إلى الإعتماد على مجموعة من المناهج التي تخدم البحث من بينها: المنهج الوصفي التحليلي، فالوصفي من خلال تبيان واقع السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري من حيث توزيع الصلاحيات، أمّا التحليلي، بتحليل بعض مواد الدستور، كما إعتدنا على المنهج المقارن، بلجراء مقارنة بين الدساتير السابقة والدستور الحالي، وما بين النظام السياسي الجزائري وبعض الأنظمة المقارنة .

إذ نتجت في المقابل خطة تحليلية حاولنا من خلالها التوصل إلى الإجابة عن إشكاليتنا، بالكيفية التي ينبغي فيها البحث عن التشكيلة المزدوجة للسلطة التنفيذية (فصل أول)، من خلال التطرّق إلى دراسة كلّ من رئيس الجمهورية و الوزير الأول من حيث السلطات المخولة لكلّ منهما، ومدى تقرير السؤولية عليهما، أمّا في (الفصل الثاني) سنحاول تبيان مظاهر الإختلالات

بين هذين القطبين في النظام السياسي الجزائري ، والرّهانات التي من شأنها إيجاد نوع من التّوازن داخل هذا النظام.

الفصل الأول

التشكيك المزدوج للسلسلة

التنفيذية

من المتعارف عليه أنه في النظام السياسي الجزائري، يوجد ثلاث سلطات لكل منهما إختصاصات وصلاحيات خاصة بها، وعليه ستمحور دراستنا على السلطة التنفيذية بصفة عامة، على النحو الذي سندلي به من زاوية التشكيلة الخاصة بها.

ففي ظل أحادية السلطة التنفيذية، لا مجال لنا للحديث عن تشكيلة هذه الأخيرة، إذ كان رئيس الجمهورية آنذاك يستحوذ على جميع الصلاحيات، بلعبتاراه مفتاح قبة النظام السياسي الجزائري، لعدم وجود منافس له في هذا الصدد.

إلا أن الوضع لم يدم طويلا بمجيء الدساتير المتعاقبة حيث كرس المؤسس الدستوري خطوة أعتبرت في بداية الأمر بالغة الأهمية، إذ نصّ على ضرورة وجود هيئة ثانية إلى جانب رئيس الجمهورية، يخول لها بعض الصلاحيات للتخفيف عن هذا الأخير، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذه الخطوة التي أقدم عليها المؤسس الدستوري شكلية أم فعلية؟ فبطبيعة الحال فإن الواقع العملي يجيبنا عن ذلك وللأسف !

لعل ما يبرر ذلك أكثر حجم الصلاحيات المتزايدة لرئيس الجمهورية في شتى المجالات، ما يجعل منه حجر الزاوية للنظام السياسي الجزائري، إلى جانب العوامل التي من شأنها تعزيز مكانته وتقويتها (مبحث أول)، مقارنة مع نظيره الوزير الأول (مبحث ثاني)، الذي أصبح أداة تحكمية في يد رئيس الجمهورية نظرا لتقلص السلطات المخولة له.

المبحث الأول

عوامل إرساء وتعزيز مكانة رئيس الجمهورية

يعتبر رئيس الجمهورية جدار النظام السياسي الجزائري الذي لا يقاوم، كونه يستمد مكانته من كيفية إختياره (مطلب أول)، والسلطات الواسعة المخولة له بموجب الدستور (مطلب ثاني) في شتى الميادين⁵، ما يجعل رئيس الجمهورية رمزا للوحدة الوطنية وقائدا ساميا للشعب على المستويين الداخلي والخارجي.⁶

المطلب الأول

كيفية إختيار رئيس الجمهورية

تعتبر الإنتخابات⁷ من وسائل الديمقراطية التمثيلية لإختيار الحكام، إذ تشكل الأسلوب المفضل الذي من ش أنه تسهيل التحول وتغيير سمات الأنظمة الإستبدادية، إلى أنظمة أكثر ديمقراطية، حيث أصبحت اليوم الإنتخابات الرئاسية في الجزائر حدثا هاما⁸، نظرا للمكانة والقيمة

⁵- سواء في المجال التنفيذي، التشريعي، أو القضائي.

⁶- هذا فلن يدل على شيء، فلنما يدل على أن الشعب مصدر قوة مركز رئيس الجمهورية .

⁷- تعتبر الإنتخابات في جوهرها أداة للمشاركة السياسية الشعبية في إختيار ممثل لهم، يتولى تسيير الشؤون العامة للبلاد.

⁸- لضمان حماية شرعية و مصداقية و نزاهة الإنتخابات الرئاسية و تحقيق أهدافها و قيمها المتعددة، سنت الدولة

الجزائرية مجموعة من الضوابط و القواعد والإجراءات، خاصة مايتعلق بالمجال الرقابي بمختلف أشكاله، منها الرقابة السياسية، الرقابة الشعبية، الرقابة القضائية، والرقابة الدستورية، للمزيد من التفصيل أنظر: **بن صالح عبد القادر،**

"الإنتخابات الرئاسية في الجزائر"، **مجلة الفكر البرلماني**، الصادرة عن مجلس الأمة، عدد 21، لسنة 2009، ص 10.

التي يجسدها منصب رئيس الجمهورية، كونه يجسد وحدة الدولة وسيادتها،⁹ ما يزيد من بروز مكانته، و على هذا الأساس إرتأى المؤسس الدستوري بإحالة هذا المنصب بمجموعة من الشّروط (فرع اول)، وتبيان طريقة إنتخاب رئيس الجمهورية (فرع ثاني).

الفرع الأول

الشّروط الواجب توافرها للتّرشح لرئاسة الجمهورية

يلتبار منصب رئاسة الجمهورية من أرقى المناصب¹⁰ في الهرم المؤسّساتي في الجزائر، أحال الدّستور تفاصيل ذلك إلى قانون الإنتخابات¹¹، كما بيّن مجموعة من الإجراءات الدّستورية¹² التي يجب إحترامها لتولّي هذا المنصب، وعموما تتمثل هذه الشّروط في الشّروط الدّستورية (أولا) والشّروط القانونية (ثانيا)، سنتناولها على النّحو التّالي :

أولا: الشّروط الدّستورية

ترمي هذه الشّروط إلى التّأكد من مدى قدرة المترشّح في خوض غمار المعركة الإنتخابية، وهي شروط عامّة ومجرّدة، لأنّها لا تخصّ مركز قانوني محدّد بذاته،¹³ و نصّت عليها المادة 73

⁹ - بلورخي منيرة، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في الجزائر بعد التّعديل الدّستوري لسنة 1996 وأثره على النّظام السّياسي، مذكرة لنيل شهادة الماجيسترو، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013-2014، ص07.

¹⁰ - ومن أجل ذلك، لجأت كل دول العالم لتقييد منصب رئيس الجمهورية بوضع مجموعة من الشّروط، إلّا أنّ سياستها تختلف باختلاف طريقة إختيار رؤسائها، بالاعتماد على نظم إنتخابية خاصّة بها.

¹¹ - أنظر القانون العضوي رقم 01-12، مؤرخ في 12 جانفي 2012، متعلق بنظام الإنتخابات، (ج ر ج د ش)، عدد01، الصادرة في 14 جانفي 2012.

¹² - بوكرا إدريس، نظام إنتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر، ط 4، (د م ج)، الجزائر، 2007، ص ص 14، 15.

¹³ - عبد المؤمن عبد الوهاب ، النّظام الإنتخابي في التّجربة الدّستورية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 31 .

من دستور 1996¹⁴ ، التي تقضي: "لا يحق أن ينتخب لرئاسة الجمهورية إلا المترشح الذي يتمتع:

- ✓ فقط بالجنسية الجزائرية الأصلية¹⁵، وبالتالي إستبعاد ذوي الجنسية المكتسبة ، ومزدوجي الجنسية.¹⁶
- ✓ يدين بالإسلام .¹⁷
- ✓ يكون عمره أربعين سنة كاملة يوم الإنتخاب¹⁸ ، إذ يعدّ هذا السن بمثابة مؤشّر للحكمة والعقل وإدراك الأمور ذات الصلة بالشؤون العامة والصالح العام.¹⁹
- ✓ يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية²⁰.
- ✓ يثبت الجنسية الجزائرية لزوجته²¹.

¹⁴ ونشير في هذه النقطة أن الشروط الواردة في دستور 1996، تختلف عن تلك الواردة في دستور 1989، إذ لم يشترط هذا الأخير إثبات الجنسية الجزائرية للزوجة، و لا المشاركة في الثورة، أو إثبات عدم تورط أبيه في أعمال ضدّ ثورة التحرير، وعليه فإنّ دستور 1996 يقصي المتزوجين من الأجنيات للترشح لهذا المنصب... الخ، و ربّما يعود ذلك إلى المكانة التي يحتلّها منصب رئيس الجمهورية.

¹⁵ - أنظر المادة 06 من الأمر رقم 70-86، مؤرخ في 15 ديسمبر 1970، متضمن قانون الجنسية، (ج ر ج د ش)، عدد150، مؤرخ في 21 فبراير 2005، يتضمن قانون تعديل الجنسية، (ج ر ج د ش)، عدد 15، لسنة 2005.

¹⁶ - تعتبر الجزائر تقريبا من بين الدول التي إنفردت بهذا الشرط، مقارنة مع الدول الأخرى كفرنسا التي لم تشترط الجنسية الأصلية للترشح للانتخابات الرئاسية.

¹⁷ - تنص المادة 02 من دستور 1996: "الإسلام دين الدولة".

¹⁸ - وفي هذا الصدد يقول الأستاذ سيد قطب في بلوغ الأربعين سنة" الأربعين هي غاية النضج و الرشد، و فيها تكتمل جميع القوى والطاقات، و يتهيأ للتدبير والتفكير في إكمال وهدوء". أنظر أيضا: ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص187.

¹⁹ - بنيني احمد، الإجراءات الممهدة للعملية الإنتخابية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص189.

²⁰ - إذ من غير المعقول أن يتولّى منصب رئاسة الجمهورية أشخاص لا يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية، كالمحجور عليهم لجنون أو لسفه أو لعته.

²¹ - أنظر المادة 16 من القانون العضوي رقم 01/12، السّلف الذكر.

- ✓ يثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولود قبل يوليو 1942²².
- ✓ يثبت عدم تورط أبويه في أعمال ضد ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولودا قبل يوليو 1942، نصّ المؤسس الدستوري على هذا الشرط في المادة 13/130 من قانون الانتخابات²³، إلا أن هذا يتعارض مع نصّ المادة 29 من دستور 1996²⁴.
- ✓ يقدم التصريح العلني بممتلكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه...²⁵

ثانيا : الشروط القانونية

فضلا عن الشروط السابقة الذكر، أسند المؤسس الدستوري إلى القانون دورا تكميليا في تحديد شروط أخرى إلى جانبها²⁶، كما يطلق عليها شروط شكلية، وتتمثل أساسا في جمع التوقيعات، إما قائمة تتضمن 600 توقيع لأعضاء منتخبين داخل المجالس البلدية أو الولائية أو

²² - حرص المشرع على تكريس هذا الشرط، إلا أنه لم يجسد من الناحية العملية خاصة في إنتخابات 1999، حيث أعلن رئيس الجمهورية عن أسماء المرشحين المقبولين للمشاركة في الإنتخابات، أين تم رفض ملف المرحوم محفوظ نحناح، بحجة عدم إستيفائه الشروط المنصوص عليها في المادة 157 من الأمر رقم 08/97، خاصة الشرط المتعلق بالمشاركة في حرب التحرير : أنظر في ذلك قرار رقم 1697، الصادر عن مجلس الدولة، يوم 1999/08/30، متعلق بقضية محفوظ نحناح ضد مجلس الدولة .

²³ - أنظر القانون رقم 01/12، السالف الذكر.

²⁴ - والتي تنص: " كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط ، أو ظرف آخر شخصي أو إجتماعي"

²⁵ - أنظر الأمر رقم 04/97، مؤرخ في 11 جانفي 1997، متعلق بالتصريح بالممتلكات، (ج ر ج د ش)، عدد 03، لسنة 1997 .

²⁶ - بن مالك بشير ، نظام الإنتخابات الرئاسية في الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 364.

البرلمانية، موزعة على الأقل على 25 ولاية²⁷، وإما قائمة تتضمن 75000 توقيع فردي على الأقل لناخبين مسجلين في القائمة .²⁸

الفرع الثاني

طريقة إنتخاب رئيس الجمهورية

أولت الدساتير عناية خاصة لمنصب رئاسة الجمهورية، بتوليها تحديد الشروط الواجب توافرها كما أدلينا سابقا، إضافة إلى تبيان السبيل المتبع لإنتقاء القائد الذي سيتولى كرسي الرئاسة (أولا)، والتطرق إلى وضع منصب رئيس الجمهورية في حالات الشغور (ثانيا)، هذا ما سنبيّنه على النحو التالي :

أولاً: الأسلوب المتبع لإنتخاب رئيس الجمهورية

لبستقراء المادة 71 من دستور 1996²⁹، يتضح لنا في هذا الصدد، أنّ رئيس الجمهورية ينتخب عن طريق الإقتراع العام المباشر والسري³⁰، ويفوز في هذه الإنتخابات المترشح الذي يحصل على أغلبية أصوات الناخبين المعبر عنها، خلافا لدستور 1976³¹، الذي يتطلب الأغلبية

²⁷ - لعشب محفوظ، التجربة الدستورية الجزائرية، (د م ج)، الجزائر، 2001، ص 56 .

²⁸ - ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية، مديرية النشر لجامعة قلمة، الجزائر، 2006، ص 111.

²⁹ - والتي تنص: "ينتخب رئيس الجمهورية، عن طريق الإقتراع العام المباشر والسري".

يتم الفوز في الإنتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها. يحدد القانون الكيفيات الأخرى للإنتخابات الرئاسية."

³⁰ - أفوجيل نبيلة وحنة عفاف، "القانون الإنتخابي بين القوة والضعف"، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 04، (د س)، ص

371 .

³¹ - أنظر دستور 1976، السالف الذكر.

المطلقة من أصوات المسجلين، ويسعنا في هذه النقطة الإشارة إلى مدة العهدة الرئاسية ، التي تعتبر بالغة الأهمية، بلعتبرها من العوامل المسببة لإحتكار الرئيس للسلطة، و بالتالي تحديد هذه العهدة ضمانا لتفادي هذا الإحتكار، إذ أنّ التقليد الجزائري في هذا المجال كان ي أخذ بمدة خمس سنوات، كدستور 1963³²، أما دستور 1976، فقد أخذ بمدة ست سنوات، لكن سرعان ما عاد إلى مدة خمس سنوات بموجب تعديل 1979، وهي المدة المعتمدة في دستور 1989³³، 1996، 2008، وفيما يتعلق بتجديد الولاية الرئاسية أشارت المادة 74 من دستور 1996 المعدل إلى ذلك³⁴. هذا ما أخذت به الدساتير السابقة الذكر الإستثناء الوحيد نجده في دستور 1996 قبل التعديل، الذي نصّ على إمكانية تجديد إنتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة، وهذا بطبيعة الحال يشكّل قيّدا على هذا الأخير (رئيس الجمهورية) بالمقارنة مع الأوضاع السابقة³⁵، على خلاف فرنسا مثلا، تبنّت في البداية مدة العهدة الرئاسية لمدة سبع سنوات، لكن في سنة 1973 أبدى الرئيس بومبيدو رغبته في تعديل الدستور لتقليص هذه المدة إلى خمس سنوات، وهو الوضع الذي إستقرّ عليه فيما بعد.³⁶

ثانيا : الوضع القانوني لمنصب رئاسة الجمهورية في حالات الشّعور

تناولت هذه الحالات المادة 88 من الدستور، والتي نستشف من خلالها ما يلي :

³² - أنظر دستور 1963، السالف الذكر.

³³ - أنظر دستور 1989، السالف الذكر.

³⁴ - والتي تنص المادة 74 على ما يلي "مهمة المدة الرئاسية 5 سنوات".

يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية ."

³⁵ - بلحاج صالح، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الإستقلال إلى اليوم، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 193، 194.

³⁶ YVES Guchet, JEAN Catsiapis , documents politique et constitutionnelles, paris, 1994, p44.

نهاية المهمة الرئاسية في حالات الشغور³⁷، قد يكون شغور مؤقت، في حالة ما إذا أصاب رئيس الجمهورية مرض خطير مزمناً، في هذه الحالة يجتمع المجلس الدستوري ويتثبت من وجود المانع، بلجماع أعضائه ويقترح على البرلمان³⁸ التصريح بثبوت المانع، الأمر الذي يقضي برئيس مجلس الأمة تولي مهام رئيس الدولة³⁹ بالنيابة لمدة أقصاها 45 يوم.

أما الحالة الثانية تتمثل في الشغور النهائي، التي تتجسد في حالة استمرار المانع المؤقت بعد 45 يوم، ما ينتج عنه إعلان الشغور النهائي بالاستقالة وجوباً، كما يدخل ضمن هذه الحالة الاستقالة أو الوفاة، إلا أنه في جميع الحالات السالفة الذكر يثبت المجلس الدستوري الشغور النهائي، ويعلم البرلمان بذلك الذي يجتمع وجوباً، إذ يتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة بالنيابة لمدة 60 يوم .

غير أنه إذا اقترنت استقالة الرئيس أو وفاته بشغور رئيس مجلس الأمة، يتولى ذلك رئيس المجلس الدستوري⁴⁰.

³⁷ تجدر الإشارة في هذه النقطة، أنه إضافة الى هذه الحالات، تنتهي مهمة رئيس الجمهورية بنهاية ولايته إذا لم يتم تجديد انتخابه .

³⁸ يجتمع البرلمان بغرفتيه معا و يثبت المانع بأغلبية 3/2 من أعضائه .

³⁹ لا ينبغي في هذه النقطة الخلط بين رئيس الدولة و رئيس الجمهورية لأن هذا الأخير يكون منتخبا خلافا لرئيس الدولة الذي يتولى رئاسة الدولة دون أن يكون منتخبا، (كالملك الديكتاتور الامير . . .) .

⁴⁰، تنص المادة 88 من دستور 1996 على ما يلي: "إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمناً، يجتمع المجلس الدستوري وجوباً، وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح الإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع.

يعلن البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية 3/2 أعضائه، ويكلف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها 45 يوم رئيس مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة احكام المادة 90 من الدستور.

وفي حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته، يجتمع المجلس الدستوري وجوباً ويثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، وتبلغ فوراً شهادة التصريح بالشغور النهائي إلى البرلمان الذي يجتمع وجوباً.

في جميع الحالات لا يمكن للرئيس بالنيابة الترشح للرئاسة⁴¹، كما أنه لا يمكن له ممارسة جميع سلطات الرئيس العادي، ولكن ماذا لو كانت هناك ظروف طارئة تستدعي التدخل الفوري؟

المطلب الثاني

توسيع سلطات رئيس الجمهورية

لعلّ السبيل لجعل مؤسسة الرئاسة تحتلّ مكانة مرموقة في النظام السياسي الجزائري، يعود لأسباب كرّست تفوّقها، ويظهر ذلك جلياً من خلال هيمنة رئيس الجمهورية على الصلاحيات في مختلف المجالات (فرع أول)، سواء في الظروف العادية⁴² أو العكس، وما يعزّز أكثر هذه المكانة مسؤولية رئيس الجمهورية، التي تعتبر بمثابة مسؤولية شكلية (فرع ثاني) إن صحّ القول .

= يتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة مدة أقصاها 60 يوم، تنظم خلالها إنتخابات رئاسية .
ولا يحق لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة الترشح لرئاسة الجمهورية .

وإذا إقترنت إستقالة رئيس الجمهورية أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة لأي سبب كان، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، ويثبت بالإجماع الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية و حصول المانع لرئيس مجلس الأمة ، وفي هذه الحالة يتولّى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة ، يضطلع رئيس الدولة المعين حسب الشّروط المبينة أعلاه بمهمة رئيس الدولة طبقا للشّروط المحددة في الفقرات السابقة وفي المادة 90من الدستور، ولا يمكنه الترشح لرئاسة الجمهورية" .

⁴¹ - بلحاج الصالح، المرجع السابق، ص 195.

⁴² - نغني بالظروف العادية، الحالات التي لا تكون فيها البلاد في احدى الظروف غير العادية المحددة دستوريا، كالحرب، حالة الطوارئ و الحصار...الخ.

الفرع الأول

تفوق رئيس الجمهورية على الصلاحيات

إذا سلمنا بوجود سلطة تنفيذية يستحوذ عليها رئيس الجمهورية، فهذا ليس من الغريب أن يكون لهذا الأخير (رئيس الجمهورية)، صلاحيات واسعة في ظلّ هذه السلطة⁴³ (أولاً)، كما لا يمكن إستتكار إمتداد هذه الصلاحيات إلى المجال التشريعي (ثانياً) والقضائي (ثالثاً)، سنبين ذلك كما يلي :

أولاً: سلطات رئيس الجمهورية في علاقته مع الحكومة

يمارس رئيس الجمهورية ب إعتباره صاحب الإختصاص الأصيل في السلطة التنفيذية، مجموعة من الصلاحيات منها:

1. رئاسة مجلس الوزراء:

يعتبر مجلس الوزراء الإطار الأمثل لمناقشة أهم المواضيع، و إتخاذ القرارات المناسبة ليلتتماع كل أعضاء الحكومة برئاسة رئيس الدولة⁴⁴.
وقد نصّت على هذه الصلاحية المادة 77 من الدستور⁴⁵، وللتذكير فإنّ مجلس الوزراء يختلف عن مجلس الحكومة⁴⁶.

⁴³ - والممنوحة له بموجب الدستور.

⁴⁴ - بو الشعير سعيد ، النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، ج3: السلطة التنفيذية، مرجع سابق، ص 110.

⁴⁵ - والتي تنصّ: "...يرأس مجلس الوزراء...".

⁴⁶ - مجلس الوزراء يضمّ جميع أعضاء الحكومة تحت رئاسة رئيس الجمهورية، أمّا مجلس الحكومة أعضاء الحكومة تحت رئاسة رئيس الحكومة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مجلس الوزراء إطار للتوجيه والبتّ في القضايا التي لم يفصل فيها

2. سلطة التعيين :

يتمتع رئيس الجمهورية بسلطات واسعة في مجال التعيين، ف قد كانت السلطة التنفيذية أحادية، ينفرد بها رئيس الجمهورية في ظلّ دستور 1963. ونفس الوضع الذي إستقر عليه دستور 1976 ، تعبيرا عن تركيز السلطة في يده .⁴⁷

ومنذ مجيء دستور 1989، ودستور 1996، أصبح من الضروري توزيع هذه السلطة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة⁴⁸، وعلى إثر التعديل الدستوري لسنة 2008، هناك نصوص تبين الوظائف والمناصب يعين فيها رئيس الجمهورية، القسم ا لأهم من هذه التعيينات منصوص عليها في الدستور⁴⁹، والقسم الآخر نجده في المرسوم المتعلق بسلطة التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية⁵⁰، إلى جانب هذه التعيينات نجد سلطة تعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة، وإنهاء مهامهم .⁵¹

=على مستوى الحكومة ورئاسة الجمهورية، أمّ مجلس الحكومة بدوره يقتصر على تنفيذ الأوامر والتوجيهات الصادرة من رئيس الجمهورية داخل مجلس الوزراء.

⁴⁷ - بو الشعير السعيد ، النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، ج3: السلطة التنفيذية، مرجع سابق، ص 98.

⁴⁸ - مع رجحان واضح لصالح رئيس الجمهورية، يعني أنّ سلطات هذا الأخير في هذا المجال أوسع من رئيس الحكومة.

⁴⁹ - في جملة التعيينات المنصوص عليها في الدستور نجد التعيينات التي تتم في مجلس الوزراء، الأمين العام للحكومة، رئيس مجلس الدولة، مسؤولو أجهزة الأمن، للمزيد من التفصيل أنظر: المادة 78 من الدستور السالف الذكر، والمادة 164

التي تنصّ : "يتكوّن المجلس الدستوري من تسعة أعضاء 03 أعضاء من بينهم رئيس المجلس يعينهم رئيس الجمهورية . . .".

⁵⁰ - مرسوم رئاسي رقم 99-240، مؤرخ في 22 أكتوبر 1999، متعلق بالتعيين في الوظائف المدنية ولعسكرية للدولة، (ج ر ج د ش)، عدد76، لسنة 1999.

⁵¹ - سنتاول هذه النقطة بنوع من التفصيل في الإطار المخصّص لها .

3. إسناد السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية :

إذا تغلغنا في أعماق مجال السلطة التنظيمية، لوجدناه غير محدد المعالم، وهذا إن دلّ على شيء فليدّل على أنّ لرئيس الجمهورية سلطة تقديرية شاسعة، بما يضمن له الإستحواذ على مجال التنظيم المتعارف عليه⁵²، فبتفحص المادة 125 من الدستور والتي تنص : " يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون . يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول "

مجمل القول أنّ مجال التنظيم في النظام الدستوري الجزائري قائم على شقين : إحداهما يشمل المجال الذي يخرج عن إختصاص المشرّع يسند لرئيس الجمهورية، و الآخر يتضمّن الأعمال المرتبطة بتنفيذ القوانين، والذي يسند للوزير الأول⁵³.

ثانيا : صلاحيات رئيس الجمهورية في علاقته مع البرلمان

لا أحد ينكر أنّ لرئيس الجمهورية سلطات واسعة في علاقته مع البرلمان⁵⁴، سواء إذا تعلق الأمر بعمل هذا الأخير ، أو بليختصاصاته .

(1) رئيس الجمهورية وإنعقاد البرلمان:

يمارس رئيس الجمهورية في هذا الصدد صلاحيات تدخل في نطاق عمل البرلمان، لعلّ أهمّها، إستدعاء البرلمان للانعقاد في دورة غير عادية، هذا ما أشارت إليه المادة 118 من دستور

⁵²- بوقفة عبد الله، الدستور الجزائري: نشأة -فقها- تشريعا، ط 4، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر ، 2010، ص215.

⁵³- ديدان مولود، مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية، ، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005، ص 375 . وتجدر الإشارة أنّه في هذا الموضوع تحديدا، إتبع المؤسس الدستوري الجزائري نظيره الفرنسي الذي ميّز مجال القانون ومجال التنظيم.

⁵⁴- تتم الإشارة إليها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

1996⁵⁵ ومنها ما يتعلق بصلاحيّة حلّ البرلمان أو بالأحرى الغرفة السّقلى (م ش و) من دون مجلس الأمة⁵⁶، فلرئيس الجمهورية سلطة تقديرية في هذه الممارسة، إلّا أنّه يصطدم بعائق شكلي يتمثّل في إستشارة رئيسي غرفتي البرلمان، والوزير الأوّل، قبل الإقدام على الحلّ أو إجراء إنتخابات قبل موعدها⁵⁷، إضافة إلى سلطته في توجيه خطاب للبرلمان، أكّدت عليه المادة 128 من دستور 1996⁵⁸.

(02) رئيس الجمهورية وإختصاص البرلمان

إنّ ما يمكن الجزم فيه هو أنّ إختصاص التشريع يعود للبرلمان كدرجة أولى، كونه الإدارة المكلفة بعملية التشريع، إلّا أنّ هذا لا يؤدّي إلى إستبعاد رئيس الجمهورية من هذا المجال، إذ يمتلك صلاحيات عديدة إلى جانب البرلمان، ولعلّ أبرزها التصديق على المعاهدات،⁵⁹ يظهر ذلك جليا من خلال المصادقة على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية، المتعلقة بالسلم والتحالف والإتحاد،

⁵⁵ - والتي تنص : " . . . يمكن أن يجتمع البرلمان في دورة غير عادية بمبادرة من رئيس الجمهورية . . . "

⁵⁶ -BACHIRE YELLES CHaouche, le conseil constitutionnel en Algerie du controle de constitutionnel à la creative nomative, (o p u), Alger, 1990, p-p 41-50.

⁵⁷ - تعدّ بمثابة إستشارة شكلية غير ملزمة، ويتم اللجوء عادة إلى الحلّ في حالة وجود أغلبية معارضة في البرلمان والتي من شأنها عرقلة مشاريع القوانين، كما يمكن أن يتم الحلّ إذا كانت هناك أغلبية برلمانية مؤيدة للرئيس لكنّها ضعيفة لا تسمح بتمرير المبادرات التي تتطلب الأغلبية الموصوفة، إلّا أنّه بالرغم من إنعدام القيود الممارسة لحق الحلّ إلّا أنّ ذلك لا يفي بصعوبة رئيس الجمهورية في تلك الممارسة، ما يجعله في موقف حرج، فماذا لو تم الحلّ وعادت الانتخابات التشريعية للأغلبية نفسها ؟

⁵⁸ - تنص المادة 128 من دستور 1996، السالفالذكر على ما يلي: " يمكن رئيس الجمهورية أن يوجّه خطاب للبرلمان". وما يعاب على هذه المادة أنّها لم تحدّد الغرض من هذا الخطاب أو الإجراءات المرتبطة به.

⁵⁹ - بركات أحمد، الإختصاصات التشريعية لرئيس الجمهورية في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص 64، 74 .

والمعاهدات المتعلقة بالحدود ... ، التي تتطلب موافقة كل غرفة من البرلمان صراحة⁶⁰ ، ما عد هذه المعاهدات ينفرد بها رئيس الجمهورية، إلى جانب إخطار المجلس الدستوري، صحيح أنّ رئيس الجمهورية يستأثر على المجلس الدستوري من خلال تعيينه لثلاثة أعضاء من بينهم الرئيس⁶¹، إلا أنّ ذلك لا يعني إعفاء غرفتي البرلمان من ذلك⁶²، إلى غير ذلك من الصلاحيات⁶³.

ثالثا: رئيس الجمهورية والسلطة القضائية

لرئيس الجمهورية علاقة وطيدة مع السلطة القضائية، ينتج عنها عدّة إعتبارات هذا ما يجعله يفوقها مرتبة في ممارسة بعض الصلاحيات الحساسة في هذا المجال، من بينها : حق إصدار العفو وتخفيض العقوبات أو إستبدالها⁶⁴، رئاسة المجلس الأعلى للقضاء ، والتي تعتبر بمثابة سلطة حقيقية له⁶⁵، إضافة إلى تعيين القضاة⁶⁶ .

⁶⁰ - أنظر المادة 131 من دستور 1996 ، السالف الذكر .

⁶¹ - بودهان موسى، "الفصل بين السلطات في النظام القانوني الجزائري"، مجلة النائب، المجلس الشعبي الوطني، عدد 01، لسنة 2003، ص36.

⁶² - هذا ما نصت المادة 166 من دستور 1996 ، السالف الذكر: "يخطر رئيس الجمهورية او رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة، المجلس الدستوري"

⁶³ - كالمبادرة بتعديل الدستور، للمزيد من التفصيل أنظر: بن صالح عبد القادر، " المبادرة بتعديل الدستور"، مجلة الفكر البرلماني، الصادرة عن مجلس الأمة، عدد13، لسنة 2006، ص ص 06، 07.

⁶⁴ - أنظر المادة 9/77 من دستور 1996 السالف الذكر، ويقصد بالعفو مثلا إنقاذ المحكوم عليه من عقوبة الإعدام، أمّا تخفيض العقوبات بتقليص مدة السجن، وإستبدال العقوبات مثلا السجن المؤقت بدل السجن المؤبد .

⁶⁵ - بولوم محمد الأمين، البنية القانونية والدستورية للسلطة في ظل دستور 1996، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص24 .

⁶⁶ - أنظر المادة 7/78 من دستور 1996 السالف الذكر .

الفرع الثاني

المسؤولية الشكلية لرئيس الجمهورية

إنّ الممثل بما يحيط برئيس الجمهورية من سلطات معتبرة، يدرك أنّ قيام المسؤولية مرهونة به، سواء مسؤولية سياسية (أولاً)، كما أنّه لا يستبعد الأمر أن يكون محلّ إتهام (ثانياً) ، فليس من البديهي أن يكون هناك شخص يحوز على السلطة، دون أن يخضع للمسؤولية.

أولاً : المسؤولية السياسية بين التواجد والإنعدام !

يمكن أنّ نلمس صدى المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية، رغم عدم إعتداد الدستور الجزائري لهذه المسؤولية كمبدأ دستوري كنظيره الفرنسي⁶⁷ ، من خلال حجم السلطات المخولة له، والتي من المفروض أن تنتهي به الممارسة ب إقرار مسؤوليته أمام الشعب، بعدم تجديد ولايته الإنتخابية مرّة ثانية هذا من زاوية، ومن زاوية أخرى الأهمية البارزة التي يكتسبها منصب رئاسة الجمهورية في الحياة السياسية والدستورية⁶⁸ .

لئن كان دستور 1963، يقضي بمسؤولية رئيس الجمهورية أمام المجلس الوطني في المادة 47⁶⁹ ، إلّا أنّه لم يبيّن طبيعة هذه المسؤولية، لكن بالعودة إلى نصّ المادة 55 منه⁷⁰ ، يتّضح جلياً طبيعة هذه المسؤولية ألا وهي السياسية، كما أنّ بإسقاط دستور 1976، يتّضح أنّ المؤسس الدستوري جعل من رئيس الجمهورية قبة النظام ومحوره، يحاسب الجميع دون أن يحاسب، وإذا إنتقلنا إلى دستور 1989، فلا نجد أيضاً أيّ أثر لهذه المسؤولية، بالرغم من إنشاء مساعد له يقوده

⁶⁷ - بوقفة عبد الله، آليات تنظيم السلطة، دار الهدى، الجزائر، (د س)، ص 237 .

⁶⁸ - دنش رياض ، "المسؤولية السياسية والجنائية للسلطة التنفيذية في ظل التعديل الدستوري 1996"، مجلة الإجتهد القضائي، عدد 04، (د س)، ص 380 .

⁶⁹ - للمزيد من التفصيل، أنظر المادة 47 من دستور 1963، السالف الذكر .

⁷⁰ - أنظر المادة 55 من دستور 1963 السالف الذكر .

رئيس الحكومة مما يؤدي إلى تقليص السلطات المخولة له، وهو ما سار عليه دستور 1996، ودستور 2008، إذ لا نجد أي أثر دستوري لهذه المسؤولية.⁷¹

في السياق نفسه، فرئيس الجمهورية مسؤول أمام البرلمان، ومفاد ذلك أن رئيس الجمهورية ينسق ويتابع نشاطات الحكومة في نطاق مجلس الوزراء، وبالتالي يعتبر مسؤول عن جنوح الحكومة، فليس من المعقول إذن في هذا الصدد، أن تقام مسؤولية الحكومة دون أن يكون لرئيس الجمهورية ضلع على قدر ما في ذلك.⁷²

إن القول بغير ذلك يتنافى مع مبدأ -تلازم السلطة مع المسؤولية-، بحيث نجد تعدد صلاحيات رئيس الجمهورية من جهة، وعدم المسؤولية من جهة أخرى، وهذا ما يرفضه العقل والمنطق.⁷³

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هل هناك إمكانية لمحاسبة رئيس الجمهورية على نتائج عمله السياسي، وإسقاطه دستورياً؟ وفي حالة وجودها ماهي الجهة المكلفة بالمحاسبة، وماهي الإجراءات المكرسة لتقرير هذه المسؤولية⁷⁴؟

إنطلاقاً من هذه النقطة، يمكن القول أنه بالرغم من وجود بعض التصرفات التي من شأنها تقرير هذه المسؤولية، إلا أن المؤسس الدستوري لم يثر لها أي أهمية.

⁷¹ - بو الشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، ج3: السلطة التنفيذية، مرجع سابق، ص 57-59.

⁷² - بوقفة عبد الله، القانون الدستوري، آليات تنظيم السلطة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 268.

⁷³ - عمارة فتيحة، "مسؤولية رئيس الجمهورية"، مجلة الكوفة، عدد 05، (د س).

⁷⁴ - بلحاج صالح، المرجع السابق، ص 195.

ثانيا: المسؤولية الجنائية في ظلّ إنعدام المسؤولية السياسية؟

على هذه الصيغة من الطرح، لجأ المؤسس الدستوري لإيجاد بديل آخر للمضاعفات التي إكتنفها مبدأ تقرير المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية⁷⁵، الذي يحمل مدلول نظري لاتطبيقي، وإزاء هذا الوضع خطى المؤسس الدستوري خطوة كبيرة في ظلّ التعديل الدستوري الأخير، بتقريره للمسؤولية الجنائية لرئيس الجمهورية⁷⁶، وهذا ما يبدو جلياً من نصّ المادة 158 من دستور 1996⁷⁷.

إلا أنّ ذلك لم يسلم من الغموض، لإغفال المؤسس الدستوري بلإعطاء مفهوم دقيق للأعمال التي تدخل ضمن جريمة الخيانة العظمى، فالمتملّ في هذا النصّ يبدو أنّ رئيس الجمهورية يسأل على مسألة محدّدة بالذات، أي على الخيانة، وإرتبى المؤسس الدستوري بمحاكمة رئيس الجمهورية أمام تلك المحكمة، يرتدّ ذلك الى ما له من شخصية كونه يجسد وحدة الدولة، هذا إلى جانب إحالة إجراءات المحاكمة وتنظيم وسير المحكمة العليا إلى التنظيم الذي لم يصدر إلى غاية اليوم، الأمر الذي يجعل رئيس الجمهورية يستغل هذا الفراغ الدستوري للتملّص من مسؤوليته⁷⁸.

وعليه المادة 158 من الدستور كما تمّت الإشارة إليه سابقاً، محاطة بالغموض من كلّ الجوانب لعدم إعطاء لها مدلول واضح، كل هذا يدفعنا إلى القول بأنّ رئيس الجمهورية تاج السلّطة التنفيذية.

⁷⁵ - بوقفة عبد الله، السلّطة التنفيذية بين التعسف والقيّد، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص404.

⁷⁶ - يلاحظ أنّ تقرير مسؤولية رئيس الجمهورية جنائياً، يكاد يكون مجرد تقرير صوري أكثر منه واقعي.

⁷⁷ - والتي تنص: "تؤسس محكمة عليا للدولة، تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، والوزير الأوّل عن الجنایات والجنح، التي يرتكبها بمناسبة تديتهما مهامهما .

⁷⁸ - ما يؤدي إلى التعسف في استعمال السلّطة والإستبداد.

المبحث الثاني

الوزير الأول في النظام السياسي الجزائري

يعتبر الوزير الأول كمؤسسة من مؤسسات الجمهورية، حيث تختلف تسميته بـ إختلاف الأنظمة بحد ذاتها، (وزير أول ، رئيس الحكومة ...)، فالتجربة الجزائرية في ظل هذه المؤسسة تتلوجح بـ إختلاف موازين القوى لهذا المنصب، وهذا حسب طبيعة الدستور⁷⁹، ولكي لا نقع في إلتباس حول الطبيعة القانونية للوزير الأول، فلنا الأمر أن نتساؤل عن مكانته في ظل النظام السياسي الجزائري (مطلب أول)، وما يبدو الأمر عليه أن الوزير الأول، هو الدرع الواقى لسياسة الرئيس، الواقع الذي يجعل منصبه مرهون باقرار المسؤولية عليه (مطلب ثاني).

المطلب الاول

مكانة الوزير الأول في النظام السياسي الجزائري

يلعبتبار الوزير الأول يمثل الهيئة الثانية من السلطة التنفيذية والتي تختلف في بنائها فضلا عن درجة قوتها وفعاليتها بـ إختلاف النظام السياسي القائم في الدولة⁸⁰، إبتداء من دستور⁸¹ 1976، الذي أعطى إشارة لمكانية تعيين هذه الهيئة، فلن هذه المسألة تبلور الإشكال الموجود بينه وبين رئيس الجمهورية، خاصة بعد التعديل الدستوري لسنة 2008، الذي دق ناقوس الخطر

⁷⁹ - أفطوش إبراهيم، المسؤولية السياسية للحكومة في إطار التعديل الدستوري لـ 15 نوفمبر 2008، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون تحولات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص07.

⁸⁰ - TALEB Tahar, du monopartisme dans le régime politique algerien : la constitution de 1989continuitèou repture du monocéphalisme du pouvoir exècutif « in RASJP », n°4, dèsembre, (s l p),1990 p705 .

⁸¹ - أنظر دستور 1976، السالف الذكر.

إن صحّ التعبير، بلإبقاء على الصّلاحيات الواسعة لحساب هذا الأخير⁸² (رئيس الجمهورية)، ممّا أدّى إلى تدني مكانة الوزير الأوّل، وإضعاف مركزه، ليصبح في حلقة مفرغة ويظهر ذلك من خلال طريقة إختياره (فرع أول)، والصّلاحيات المنوطة له (فرع ثاني).

الفرع الأوّل

طريقة إختيار الوزير الأوّل

يقتضي مبدأ إزدواجية السّلطة التّنفيذية في النّظام السّياسي الجزائري، وجود قطبين متميزان في درجة الصّلاحيات، تتمثّل في كل من رئيس الجمهورية والوزير الأوّل، هذا الأخير يتولّى رئيس الجمهورية تعيينه (أولاً)، وإنهاء مهامه (ثانياً)، سنتطرق إلى ذلك على النحو التالي:

أولاً: تعيين الوزير الأوّل سلطة تقديرية لرئيس الجمهورية

أقدم المؤسّس الدّستوري على تغيير منصب رئيس الحكومة في دستور 1996، بمنصب الوزير الأوّل بموجب التّعديل الدّستوري لسنة 2008 .

فمن منطلق هذا الأمر، فليقّ رئيس الجمهورية صاحب الصّدارة في تنصيب الوزير الأوّل (رئيس الحكومة سابقاً)⁸³، هذا ما أدلت به المادة 77 من دستور 1996 ، التي تنصّ: ". . . يعيّن الوزير الأوّل . . ." ، إذ يملك في هذا الصّدّد سلطة مطلقة، حيث يمكن له إختيار الوزير الأوّل من الأغلبية المطلقة أو من الأقلية، أو حتى من المترشّحين الأحرار⁸⁴، وتأكيداً لذلك أقدم رئيس

⁸² - حروس خديجة، شلال فاطمة الزهراء ، ثنائية السّلطة التّنفيذية في النّظام الدّستوري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في الحقوق، كآية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص34.

⁸³ - أنظر المرسوم الرّئاسي رقم 03-206، مؤرخ في 5 ماي 2003، يتضمن إنهاء مهام رئيس الحكومة، (ج رج ج د ش)، عدد32، لسنة 2003.

⁸⁴ - كشيدة ياسين، مزهود فيروز ، طبيعة النّظام السّياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع القانون العام، تخصص الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، كآية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013-2014 ، ص63.

الجمهورية بإختيار السيد أحمد بن بيتور كرئيس للحكومة خارج عن الأغلبية⁸⁵، وكذلك إختيار السيد علي بن فليس كرئيس للحكومة، لكونه من المقربين له المسير لحملة الإنتخابية⁸⁶.

إذ ينبغي على رئيس الجمهورية أن يعين لهذا المنصب الحساس والمهم الشخصية المناسبة، لأن تكون من ذوي الكفاءة مثلا⁸⁷.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أكثر من ذلك نصّت المادة 87 من دستور 1996 المعدلة على ما يلي: " لا يجوز ب أيّ حال من الأحوال أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين الوزير الأول. . . " ، إذن الأمر الذي نستشفه من هذه المادة منع تفويض هذه الصلاحية، ما يزيد من تمتين سلطة رئيس الجمهورية في هذا المجال، هذا إلى جانب إمتدادها إلى تعيين أعضاء الحكومة، الخلاف في هذه النقطة يتمثل في إستشارة الوزير الأول⁸⁸، هذا ما أكّده المادة 79 من دستور 1996⁸⁹.

⁸⁵ - أنظر المرسوم الرئاسي رقم 99-299 ، مؤرخ في 26 ديسمبر 1999، متضمن تعيين أحمد بن بيتور رئيس للحكومة، (ج ر ج د ش)، عدد93، لسنة 1999 .

⁸⁶ - أنظر المرسوم الرئاسي رقم 2000-256 ، مؤرخ في 26 أوت 2000، يتضمن تعيين علي بن فليس رئيس للحكومة، (ج ر ج د ش)، عدد 54 ، لسنة 2000 .

⁸⁷ - زينب عبد الاوي، توزيع السلطة بين رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة في ظل دستور 1996 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص القانون الدستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004 ، ص126 .

⁸⁸ - حمامي ميلود، " قراءة التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2008"، مجلة الفكر البرلماني ، الصادرة عن مجلس الامة، عدد 23، لسنة 2009، ص47.

⁸⁹ - أنظر المادة 79 من دستور 1996، السالف الذكر، إلا أنّ هذه الإستشارة تعتبر لإجراء شكلي فقط .

ثانيا: إنهاء مهام الوزير الأول

إستنادا إلى قاعدة توازي الأشكال، فليّنّه من يملك سلطة التّعيين، يملك سلطة الإنهاء، مصداقا لهذا القول فرئيس الجمهورية صاحب الإختصاص الأصيل في إنهاء مهام الوزير الأول (رئيس الحكومة)⁹⁰، بموجب المادة 5/77 التي تنص : "يعيّن الوزير الأول وينهي مهامه"، دون إغفال المادة 87 من الدستور السّالفة الذّكر⁹¹، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّه ما ينطبق على الوزير الأول ينطبق على الأعضاء الآخرين فيما يتعلق بهذه السّلطة، وهذا ما يعبر عن الإقالة.

كما ينتهي مهام الوزير الأول بتقديم الإستقالة، التي تتلخّذ شكلين، إمّا أن تكون إرادية أي بمحض إرادته، أو رغما عنه.

بالنسبة للنوع الأوّل، تحدث مثل هذه الإستقالة، في حالة وجود ظروف أو عوائق من شأنها تعقيد مواصلة مهام الوزير الأول في تنفيذ برنامجه، إمّا لأنّه أصبح لا يمثّل الأغلبية، أو أصبحت هذه الأخيرة لا توافق على مشاريع القوانين التي يبادر بها، أو في حالة تعرّضه لضغوط وإنتقادات شديدة من طرف الرّأي العام، أو من طرف رئيس الجمهوريّة⁹².

أمّا ما يتعلق بالنوع الثاني من الإستقالة، تتمّ رغما عن الوزير الأول أي وجوبية وذلك لعدّة أسباب، منها: عدم موافقة البرلمان على برنامج الحكومة، أو في حالة التّصويت على ملتمس

⁹⁰ - أنظر المرسوم الرئاسي رقم 14-110، المؤرخ في 13 مارس 2014، يتضمن إنهاء مهام الوزير الأول، (ج ر ج د ش)، عدد 15، لسنة 2014.

⁹¹ - أنظر المادة 87 من دستور 1996، السالف الذكر.

⁹² - ولعلّ أبرز مثال في هذا الصّدّد، الإستقالة التي قدّمها أحمد بن بيتور عندما إعتبره رئيس الجمهورية مجرد سكرتير ينفذ برنامجه دون صلاحيات، للمزيد من التفصيل أنظر: نصّ رسالة إستقالة أحمد بن بيتور.

الرقابة بأغلبية ثلثي النواب، وأخيرا تقديم الإستقالة بسبب الترشح للانتخابات الرئاسية⁹³، دون أن يستقيل الطاقم الحكومي، إذ يتولّى رئاسة الحكومة أحد الوزراء بتعيينه من طرف الرئيس .

خلافا للدستور الفرنسي، الذي خوّل لرئيس الجمهورية صلاحية تعيين الوزير الأول من دون إقالته إلاّ بناء على طلب هذا الأخير⁹⁴، إلى جانب هذه الحالات، نجد حالة أخرى تتمثل في الوفاة، التي لم يتعرّض لها الدستور على الإطلاق⁹⁵، ما يطرح علامات إستفهام في حدوث مثل هذه المسألة؟.

الفرع الثاني

إنحسار صلاحيات الوزير الأول

بما أنّ السلطة التنفيذية ثنائية التشكيلة، يستدعي الأمر على المؤسس الدستوري ، منح الوزير الأول قدر من هذه الصّلاحيات، في ظلّ النّظام السياسي الجزائري، إلى جانب السلطات المخوّلة لرئيس الجمهورية، لكن في مقابل ذلك قيّدها بولاية هذا الأخير، وتتمثل في الإختصاصات التنفيذية (أولا)، وإختصاصات تشريعية (ثانيا).

أولا: الإختصاصات التنفيذية

خوّل الدستور للوزير الأول مجموعة من الوسائل لغرض تمكينه من تسيير المجال التنفيذي، وهي المنصوص عليها في المادة 85 من الدستور⁹⁶، وسنشير إليها على النحو التالي:

⁹³ - قام السيد عبد المالك سلال، بتقديم إستقالته بعد الإنتخابات الرئاسية، ويتولى رئيس جديد العهدة الإنتخابية، إلاّ أنّ هذا يعدّ إجراء شكلي فقط، ما يثبت ذلك إقبال رئيس الجمهورية باستدعاء عبد المالك سلال لممارسة نفس المهام.

⁹⁴ - GILLES CHamagne, l'essentiel du droit constitutionnel, (les institutions de la République.), 6^{ème} edition, paris , 2006, p66

⁹⁵ - بغدادى عز الدين، الإختصاص الدستوري لكلّ من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2009، ص211.

⁹⁶ - أنظر المادة 85 من دستور 1996 السالف الذكر.

1) رئاسة إجتماعات الحكومة

المنتبَع للسلطة التنفيذية قبل التعديل الدستوري لسنة 2008 ، يجد أنها تتشكّل من مجلسين، مجلس الوزراء، الذي يرأسه رئيس الجمهورية، والثاني يتمثّل في مجلس الحكومة، الذي يرأسه رئيس الحكومة، وبلعبتبار مجلس الحكومة المجال الخصب لممارسة المهام الحكومية، فليقّ رئيس الحكومة يقوم بتنفيذ برنامجه بواسطة ا لإجتماعات التي يعقدها، وبعد مجيء التعديل الدستوري 2008 ، إستبقى على مجلس الوزراء، وتم إلغاء مجلس الحكومة وإستبداله بلجتماعات الحكومة تحت رئاسة الوزير الأول، بتفويض من رئيس الجمهورية، هذا ما أشارت المادة 6/77 من دستور 1996⁹⁷ .

2) - توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة

تسند هذه الصلاحيات للوزير الأول⁹⁸، بصفته المسؤول عن وزارته، كما أنّ القيام بذلك من شأنه تحقيق التناسق والتوافق العملي داخل الحكومة، ماعدا وزارتي الدفاع الوطني والشؤون الخارجية، التي تعتبر إختصاص حصري لرئيس الجمهورية⁹⁹ .

3) التوقيع على المراسيم التنفيذية

نصّت المادة 3/85 من الدستور، على أنّ توقيع الوزير الأول على المراسيم التنفيذية، تخضع لموافقة رئيس الجمهورية¹⁰⁰، وتسمّى في هذه الحالة بالمراسيم التنفيذية، ولرئيس الجمهورية سلطة مطلقة في قبول أو رفض هذه المراسيم.

⁹⁷ - تنصّ المادة 77 من الدستور على ما يلي: ". . . يمكن رئيس الجمهورية أن يفوض جزءا من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة إجتماعات الحكومة، مع مراعاة أحكام المادة 87 من الدستور. . . "أنظر أيضا المرسوم الرئاسي رقم 12-327، مؤرخ في 4 سبتمبر 2012، يتضمن تفويض رئاسة إجتماعات الحكومة للوزير الأول، (ج ر ج د ش)، عدد49، لسنة 2012.

⁹⁸ - هذا ما أشارت إليه المادة 1/85 والتي تنصّ: ". . . يوزّع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع إحترام الأحكام الدستورية. . . "

⁹⁹ - بن صفي علي، تنظيم السلطة التنفيذية في دستور 1996 وتحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، فرع الإدارة والمالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص118. ¹⁰⁰ - أنظر المادة 3/85 من دستور 1996، السالف الذكر.

04)التعيين في الوظائف العليا

فضلا عن الصّلاحيات السابقة، قام ال مؤسس الدستورى بوضع هذه الصّلاحية بين أيدي الوزير الأول، والتي تتمثل في تعيين طائفة من موظفي الدولة، غير أنّ المؤسس الدستورى مقابل هذه الرّخصة، وضع قيود على هذا الحق¹⁰¹، ذلك أنّ أحكام المادتين 77 و 78 من الدستور¹⁰²، تتصّان على أنّ صلاحية التعيين في الوظائف السّامية للدولة تعودان حكرا لرئيس الجمهورية، وفي هذا المقام وتجنّبا لوقوع الخلط والتداخل بين إختصاصات كل من الوزير الأول ورئيس الجمهورية، نجد أنّ المرسوم الرئاسي 99-240¹⁰³، قد حدّد مجموعة من الوظائف التي تخضع للتعين فيها بموجب مرسوم تنفيذي صادر عن الوزير الأول، بالحصول على الموافقة المسبّقة لرئيس الجمهورية أكيد.

05)السّهر على حسن سير الإدارة العموميّة

إنّ هذه الصّلاحية تمنح للوزير الأول سلطة فعلية في تسيير الإدارة العموميّة، فهو الذي يتولّى تنظيم المصالح المركزية للوزارات، والمصالح الإدارية للولاية، ويتولى مهمّة التعيين في الوظائف . . الخ¹⁰⁴، فقد أوجدت لكأداة تنفيذية تخضع للحكومة، فالدستور منح سلطة الدولة لجهتين هما السلّطة التنفيذية، والسلّطة التشريعية، غير أنّ الإدارة أغفلها الدستور¹⁰⁵.

¹⁰¹ - لبنى قايد، غريون رقية ، المسؤوليّة السياسيّة للوزير الأول في النّظام الدستورى الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تخصّص علم تنظيمات سياسيّة وإدارية، كلّية الحقوق والعلوم لسّياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص30.

¹⁰² أنظر المادتين 77 و 78 من دستور 1996، السّالف الذكر.

¹⁰³ - أنظر المرسوم الرئاسي رقم 99-240 ، السّالف الذكر.

¹⁰⁴ - بن صفي علي، مرجع سابق، ص122 .

¹⁰⁵ - B-YELLES CHaouche, la relation gouvernement administration en droit constitutionnel, Revue idara ,Alger, 2000, p83.

06 تنفيذ القوانين والتنظيمات

إلى جانب السلطات السالفة الذكر، نجد صلاحية تنفيذ القوانين والتنظيمات المخولة للوزير الأول¹⁰⁶، ويقصد بالسلطة التنظيمية ذلك الإختصاص الممنوح للسلطة التنفيذية، تحت طائلة ما يسمّى بالتشريع الفرعي أو اللائحي.

وبالرجوع إلى المادة 125 من الدستور، والتي تنص: "يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون، يندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي يعود للوزير الأول".

وعليه فليقّ الوزير الأول مهمته تشمل تنفيذ القوانين الصادرة عن البرلمان، بالإضافة إلى المراسيم التي يصدرها رئيس الجمهورية، وذلك بموجب مرسوم تنفيذي يوقعه الوزير الأول بعد موافقة رئيس الجمهورية، لكن ما يثير الإستغراب أكثر في هذه النقطة، أنه بالرغم من أنّ النصّ الدستوري صريح العبارة، إلا أنّنا نجد تدخل رئيس الجمهورية في تنفيذ القوانين¹⁰⁷، والنتيجة المترتبة في حالة عدم الفصل بين مجال تدخل كلّ منهما حدوث أزمات سياسية¹⁰⁸، ما يعرقل السير الحسن لمؤسسات الدولة¹⁰⁹.

¹⁰⁶ - تنص المادة 2/85: "يسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات "

¹⁰⁷ - أهم القطاعات التي يتولّى رئيس الجمهورية الإشراف عليها، القطاعات الخاصة بالدفاع والخارجية، بإعتباره القائد الأعلى للقوات المسلّحة، إلى جانب تدخل رئيس الجمهورية في المجال المالي، أين يصدر مراسيم رئاسية لتنفيذ قانون المالية.

¹⁰⁸ - كالأزمة التي حدثت في سنة 2000، بين رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة (أحمد بن بيتور)، حيث قدم هذا الأخير إستقالته بسبب تدخل رئيس الجمهورية المستمر بواسطة الأوامر.

¹⁰⁹ - أو صديق فوزي، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، ط3، د م ج، الجزائر، 2008، ص144.

ثانيا: الإختصاصات التشريعية

بتفحص محتوى مواد الدستور والقوانين السارية المفعول، يتضح أنّ الرئيس التنفيذي للجهاز الحكومي، يساهم هو الآخر في بلورة المسار التشريعي إلى جانب البرلمان¹¹⁰، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال إقتراح مشاريع القوانين بعد دراستها في مجلس الوزراء¹¹¹، يساهم في دراسة النص على مستوى اللجان البرلمانية، و إجراء المناقشة والتصويت¹¹²، إضافة إلى المساهمة في حلّ الخلاف بين غرفتي البرلمان¹¹³.

المطلب الثاني

مسؤولية الوزير الأول

على ضوء ما تمّ إستعراضه سابقا، يتبيّن لنا أنّه رغم الصّلاحيات الواسعة المخوّلة لرئيس الجمهورية، على حساب الوزير الأول، يلاحظ أنّ المؤسس الدستوري لم يتوصّل إلى تصويب العلاقة القائمة بينهما، خاصة ما يتعلق بتقرير المسؤولية، وهذا ما يتجافى مع المبدأ القائل: -أين توجد سلطة توجد مسؤولية-، وفي هذا الصّدّد تقع كافة المسؤولية على الوزير الأول، سواء أكانت مسؤولية سياسية (فرع أول)، أو مسؤولية جنائية (فرع ثاني)، والتي لا تتماشى مع حجم السلطات المخوّلة له، ما يبرّر إنتقال المسؤولية، دون إنتقال السلّطة.

¹¹⁰ - بناي خديجة، خلوفي حفيظة، إشكالية المركز القانوني للسلطة التنفيذية في ضوء دستور 1996، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع القانون العام، تخصّص الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2012-2013، ص34.

¹¹¹ - أنظر المادة 119 من دستور 1996، السالف الذكر.

¹¹² - أنظر القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس 1999، المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة، (ج ر ج ج د ش)، عدد15، لسنة 1999.

¹¹³ - أنظر المادة 120 من دستور 1996، السالف الذكر.

الفرع الأول

المسؤولية السياسية للوزير الأول

إنّ إنعدام مسؤولية رئيس الجمهورية سياسياً، يستتبع وجود هيئة مسؤولة سياسياً، لأنّ الأمر لا يمكن أن يكون هكذا بغير ضابط¹¹⁴، وهذه الهيئة تتمثل في الوزير الأول. والهدف من تقرير المسؤولية السياسية، تطبيقاً للمبدأ -تلازم السلّطة والمسؤولية-، فلا سلطة بدون مسؤولية، لأنّ السلّطة بدون مسؤولية تشكّل إستبداداً، والمسؤولية بدون سلطة تشكّل ظلماً محققاً¹¹⁵.

إنّ إقامة المسؤولية السياسية، ليست وسيلة لتصفية المعارضة البرلمانية مع الحكومة، ولا هي أداة مسخرة لتحقيق مكاسب شخصية وذاتية، فهي لاتعتبر إمتيازاً شخصياً، وإنما هي وسيلة تبرز دورها في مراقبة عمل الحكومة تحقيقاً للصالح العام¹¹⁶.

كما أنّ تحريك المسؤولية السياسية، تهدف إلى محاسبتها عن تصرفاتها التي قامت على أساس البرنامج السياسي والاجتماعي الذي رسمته الأمة¹¹⁷، إذ يكفي أن تشعر الحكومة على الأقل بلبّ هناك مسؤولية تتحمّلها .

وعموماً فليّن مسؤولية الوزير الأول، قد تكون أمام رئيس الجمهورية (أولاً)، أو أمام البرلمان (ثانياً).

¹¹⁴ - مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 237.

¹¹⁵ - رابح سعاد، المركز القانوني لرئيس الحكومة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص 83.

¹¹⁶ - محمد باهي أبو يونس، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 13.

¹¹⁷ - إسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، (د س)، ص 173.

أولاً : المسؤولية السياسية للوزير الأول أمام رئيس الجمهورية

بالرجوع إلى دستور 1976، نجد أنه تم إستحداث منصب الوزير الأول لأول مرة في تاريخ النظام السياسي الجزائري¹¹⁸، وبموجبه أقرّ المؤسس الدستوري مسؤولية الوزير الأول أمام رئيس الجمهورية بصفة مباشرة، وذلك حسب المادة 115 من دستور 1976¹¹⁹، وهذا لا يطرح تساؤل حول إقرار هذه السؤلية، لكون الوزير الأول معيّن وبالتالي دوره يقتصر على تنفيذ برنامج الرئيس.

أما دستور 1989، فلم ينص صراحة على مسؤولية الوزير الأول أمام رئيس الجمهورية، لكن هذا لا يعني نفيها لكون هذا الأخير يملك وسائل لتوجيه وتحديد السياسة العامة للدولة، ناهيك عن تمتعه بالسلطة التقديرية في تعيين وإنهاء مهام الوزراء وفقا للمادة 5/74 من ذات الدستور¹²⁰.

بمجيئ دستور 1996، هو الآخر لم ينص صراحة على مسؤولية الوزير الأول أمام رئيس الجمهورية، وإنما يبدو ذلك من خلال الممارسة العملية لصلاحيات رئيس الجمهورية، لهذا ما على الوزير الأول إلا الإنصياع له أو إقالته التي قد يفرضها عليه رئيس الجمهورية¹²¹.

بناء على ما تمّ تقديمه يمكن لنا القول أنّ مسؤولية الوزير الأول أمام رئيس الجمهورية تظهر في حالة فشل الوزير الأول في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (1) أو في حالة الخلاف بين الوزير الأول ورئيس الجمهورية (2).

¹¹⁸ - بوقفة عبد الله، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص 247.

¹¹⁹ - أنظر المادة 115 من دستور 1976، السالف الذكر.

¹²⁰ - أنظر المادة 5/74 من دستور 1989، السالف الذكر.

¹²¹ - هذا ما أشارت إليه المادة 5/77 من دستور 1996، السالف الذكر.

01 فشل الوزير الأول في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

إنّ المهمة الأساسية التي يتكفل بها الوزير الأول، تتمثل في تنفيذ وتنسيق مخطّط العمل الذي يصادق عليه م ش و، هذا ما أشارت إليه المادة 83 من دستور¹²² 1996، فبالنظر إلى دور الوزير الأول نجد أنّه يمارس عدّة صلاحيات وبالتالي فهو مسؤول عند ممارسة هذا المهام¹²³ في حالة:

أ) إخفاق الوزير الأول في تحقيق النتائج المتوقّعة

إنّ المهمة الأساسية التي يتكفل بها الوزير الأول، هي تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، إذ يعتبر أول التزام يقوم به، والمسؤول عنه أمام رئيس الجمهورية، لأنّه معيّن من طرف هذا الأخير، كما يقوم بإنهاء مهامه إمّا بناء على إستقالته أو إقالته¹²⁴.

وما على الوزير الأول سوى الإنصياع لأوامر وتوجيهات رئيس الجمهورية، إذ لا يمكن له إتخاذ أيّ قرار هام دون الرجوع إليه، كما لا يمكنه الحياد عن المسار الذي يرسمه له رئيس الجمهورية، لأنّه يخضع لمراقبة من خلال إجتماعات مجلس الوزراء، وعليه فكلّ إخفاق في تحقيق النتائج المتوقّعة من مخطّط العمل يرتب مسؤولية مباشرة أمام رئيس الجمهورية¹²⁵.

ب) فشل الوزير الأول في تسيير الحكومة

مما لا شكّ فيه أنّ الوزير الأول، هو الشّخصية المكلفة بتنسيق العمل الحكومي، لتنفيذ مخطّط العمل الذي عرضه على البرلمان، بحيث يتولّى توزيع الإختصاصات بين مختلف الوزارات،

¹²² - تنص المادة 83 على ما يلي: " ينفذ الوزير الأول وينسق البرنامج الذي يصادق عليه المجلس الشعبي الوطني "

¹²³ - علي الصغير جمال، العلاقة القانونية بين رئيس الجمهورية والحكومة في ظل دستور 28 نوفمبر 1996، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الدستوري وعلم التنظيم السياسي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002، ص64.

¹²⁴ - جلال هشام، قاعدة التوازن بين السلطة والمسؤولية لدى رئيس الجمهورية والوزير الأول، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير في القانون العام، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2014، ص99.

¹²⁵ - خرباشي عقيلة، مركز مجلس الأمة في النظام السياسي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص282.

ويتابع وينشط عملها، وعليه فإن حدث إضطراب من شأنه عرقلة وتوقف النشاط، يكون ذلك سببا لاثارة مسؤولية الوزير الاول بسبب فشله في تسيير الحكومة، مما يؤدي بالرئيس الى تغييره للحصول على حكومة متجانسة و متفاهمة¹²⁶.

02)الخلاف بين الوزير الأول ورئيس الجمهورية

قد يثور خلاف بين رئيس الجمهورية و الوزير الأول، حول طريقة تنفيذ مخطّط العمل في نقطة ما لا تتطابق ووجهة نظر كل منهما، وبما أنّ رئيس الجمهورية صاحب اختصاص الأصيل في تعيين وعزل الوزير الأول، فما على هذا الأخير سوى مساندة توجيهات رئيسه، لأنّ مخالفتها يؤديّ به الأمر إلى التخلّي عن منصبه¹²⁷، ولعلّ السبب في حدوث مثل هذه الخلافات يعود إلى¹²⁸:

أ) التداخل في الصلاحيات

تظهر مسؤولية الوزير الأول أمام رئيس الجمهورية، من خلال إعتبار هذا الأخير رئيسا لمجلس الوزراء يراقب عمل الوزراء من خلال المناقشة التي يجريها رئيس الجمهورية لمختلف الأمور، بحيث تمّ خلال السنوات الماضية إستحداث ما يسمّى بجلسات الإستماع، يقوم كل وزير بعرض نتائج قطاعه أمام رئيس الجمهورية، وعلى إثر ذلك قد تترتب المسؤولية، وعلى هذا الأساس يصبح رئيس الجمهورية يمارس رقابة على الحكومة إلى جانب البرلمان.

ب) إستقالة الحكومة

ينبغي التذكير بأنّ الوزير الأول مكلف بتنفيذ أوامر رئيس الجمهورية، وتطبيق برنامجه المسطرّ تحت إشرافه، حيث أنّ مخالفة تلك ال توجيهات والأوامر يؤديّ به إلى الإستقالة،

¹²⁶ - جلال هشام، المرجع السابق، ص 99.

¹²⁷ - المرجع نفسه، ص 100.

¹²⁸ - المرجع نفسه، ص 101.

وراجع بطبيعة الحال إلى سلطته التقديرية في التعيين والعزل، خلافا للدستور الفرنسي الذي يقرّ لرئيس الجمهورية تعيين الوزير الأول دون إنهاء مهامه إلا بناء على طلب هذا الأخير، هذا ما أكدته المادة 8 من الدستور الفرنسي¹²⁹.

وعلى هذا الدّرب قام رئيس الجمهورية بإعفاء قاصدي مرياح من مهامه كرئيس للحكومة سنة 1989، إذ قيل أنّ إقالته كانت عقابا سياسيا له، لأنّه كان يخالف التّوجيهات الرئاسية¹³⁰. ومجمل القول في هذا الشأن، أنّ الخلاف الذي يحدث بين رئيس الجمهورية والوزير الأول، حول تطبيق برنامج الرئيس أو تنسيق عمل الحكومة، يؤدّي بالضرورة إلى إستقالة الحكومة.

ثانيا: مسؤولية الوزير الأول أمام البرلمان

إذا كانت المسؤولية السياسيّة تقام أمام البرلمان، فليق هذا الإختصاص يؤول للمج الش الو، دون مجلس الأمة، ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ المج الش الو، ب إعتبره مشكّل من ممثلي الشعب، والمنتخبين عن طريق الإقتراع المباشر، على خلاف مجلس الأمة الذي ينتخب بصفة غير مباشرة (3/2) و 3/1 من طرف رئيس الجمهورية¹³¹.

يكتسي مخطّط عمل الحكومة مكانة بارزة داخل السلّطة التّنفيذية، ومن ثم يقع على عاتق الوزير الأول عرض مخطّط عمله على البرلمان للموافقة عليه، بعد عرضه على مجلس الوزراء، بحيث يتولّى البرلمان مناقشة هذا المخطّط، وتنتهي هذه الأخيرة (المناقشة)، إمّا بموافقة المجلس

¹²⁹ -voir l'art 8 du constitution française de 1958, modifié et complètè, in site : www.legifrance-gouv.fr.
Vus le : 06/06/2015.

¹³⁰ - بن زاغو نزيهة، رئيس الحكومة في ظل النّظام السّياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدّستوري، كآية الحقوق، جامعة الجزائر، د س ص342.

¹³¹ - تنصّ المادة 101 من دستور 1996 على: " ينتخب اعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق ا لإقتراع العام المباشر والسّري، ينتخب ثلثي اعضاء مجلس الامة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف اعضاء المجالس الشّعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الاخر. . . "

الشعبي الوطني أو بعدم الموافقة، وفي الحالة الأخيرة يقدم الوزير الأول إستقالة حكومته لرئيس الجمهورية، الذي يعين وزير جديد بنفس الكيفية¹³².

كما يمكن أن يترتب على هذه المناقشة إيداع ملتمس الرقابة، يقوم به المجرى الذي ينصب على مسؤولية الوزير الأول، ولهذا الأخير أن يطلب تصويت بالثقة¹³³، وفي حالة عدم الموافقة على لائحة الثقة، يقدم الوزير الأول إستقالة حكومته، هذا إلى جانب إمكانية البرلمان بلستجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة المنصوص عليها في المادة 133، من دستور¹³⁴ 1996، وعموما يلجأ رئيس الجمهورية قبل قبول الإستقالة إلى أحكام المادة 129 من دستور¹³⁵ 1996.

الفرع الثاني

المسؤولية الجنائية للوزير الأول

مما لا شك فيه أن الوزير الأول عند ممارسة صلاحياته، قد تصدر عنه تصرفات يقضي به الأمر إلى ترتيب المسؤولية عليه، وبالتالي يكون محل إتهام.

هذا ما يتضح من خلال المادة 158 من دستور 1996¹³⁶.

¹³² - بناي خديجة، خلوفي حفيظة، المرجع السابق، ص36.

¹³³ - محمد مهادين قارة، مبدأ الإزدواجية في السلطتين التشريعية والتنفيذية ضرورة أم قيد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1998، ص65.

¹³⁴ - أنظر المادتين 133، 134 من دستور 1996، السالف الذكر.

¹³⁵ - للمزيد من التفصيل أنظر المادة 129 من دستور 1996، السالف الذكر.

¹³⁶ - تنص المادة 158 من دستور 1996: "تؤسس محكمة عليا للدولة، تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، والوزير الأول عن الجنایات والجنح التي يرتكبانها بمناسبة أدبتهما مهامهما. . .".

ما يلاحظ على هذه المادة، غياب تحديد الأفعال التي يمكن وصفها بالجنايات أو تلك التي يمكن وصفها بالجنح، هذا إلى جانب أن المؤسس الدستوري قد خصّ رئيس الجمهورية كما سبقت الإشارة إليه، والوزير الأوّل بمحاكمتها أمام المحكمة العليا للدولة دون الوزراء، إذ خوّل هذا للمحاكم العادية، بالرغم من أنّ الوزير الأوّل هو الرئيس الأعلى لوزارته، أو بالأحرى المشرف السياسي على الوزراء، ومع ذلك لم ينص الدستور على المسؤولية الجنائية للوزراء، عكس الدستور الفرنسي الذي أقرّ بمثل هذه المسؤولية على الوزراء من خلال المادة 68/1¹³⁷، و هذا ما سار عليه الدستور المصري في المادة 159 من دستور 1971¹³⁸.

وعلى ضوء ما تمّت دراسته يبدو للأعيان، أنّه بالرّجوع إلى دستور 1996، لا يمكن لنا تحديد طبيعة الجنايات والجنح التي يرتكبها الوزير الأوّل، هذا من جانب، ومن جانب آخر يتبيّن لنا أنّ تطبيق الإتهام الجنائي على الوزير الأوّل مرتبط بإنشاء المحكمة العليا للدولة، وتشكيلها وتنظيمها وسيرها بقانون عضوي الذي لم يصدر بعد¹³⁹، وبالتالي فأيّ متابعة له أمام الجهات القضائية تكون فيها تعديا على إختصاص المحكمة العليا¹⁴⁰.

¹³⁷ - L'art 68/1 dispose : « Les membres du gouvernement sont pénalement responsable des actes accomplis dans l'exercice de leur fonction de qualifiés crimes, ou délit au moment ou ils ont ètè commis, ils sont jugès par la haute cour de justice de rèpubliques. »

¹³⁸ - والتي تنص: " لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب، حق إدانة الوزير عما يقع عنه من جرائم أثناء تئدية أعمال وظيفته أو بسببها، ويكون قرار مجلس الشعب بإتهام الوزير ، بناء على إقتراح يقدمه خمسة أعضائه، ولا يصدر قرار الإتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس"

¹³⁹ - أنظر في هذا الشأن المادة 2/158 من دستور 1996 السالف الذكر .

¹⁴⁰ - مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعة الإدارية، ج3: نظرية الإختصاص، (دم ج)، الجزائر، 2007،

خلاصة الفصل الاول

بناء على ماتم تقديمه نتوصل بنتيجة بالغة الأهمية، تتمثل في أنه بالرغم من تكريس المؤسس الدستوري لمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية، بين كل من رئيس الجمهورية والوزير الأول رغبة منه في إحداث نوع من التوازن بينهما ولو بصفة نسبية، لأنه ليس من البديهي تصور وجود وزير أول في نفس المرتبة مع رئيس الجمهورية .

إلا أن الوضع مختلف ، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الهيمنة المستمرة لرئيس الجمهورية على جميع الصلاحيات، بل أكثر من ذلك إحتكاره لأهم الصلاحيات المخولة للوزير الأول التي يفترض ممارستها بمعزل عنه .

وما يزيد الامر تعقيدا ، إعفاء رئيس الجمهورية من تحمّل المسؤولية المترتبة عن تصرفاته، إذ لا نجد أي سند قانوني يقضي بذلك، ألا ما جاءت به المادة 158 من دستور 1996 كما أدلينا سابقا، لكن ذلك يعتبر مجرد حبر على ورق لعدم وضوح معالمها، على خلاف الوزير الأول الذي تلقى على عاتقه كافة المسؤولية، مقارنة مع الصلاحيات المخولة له، الشيء الذي يؤدي إلى حدوث اختلال داخل الجهاز التنفيذي.

الفصل الثاني

مظاهر الاختلالات في النظام

السياسي الجزائري

معلوم أنه يوجد في النظام السياسي الجزائري ثلاث سلطات: تشريعية، قضائية، وتنفيذية، لكلّ منها إختصاصات وصلاحيات حدّدها لها الدستور، لكن السؤال الذي يطرح في هذا الصدد، هل نلمس ذلك في الواقع العملي؟ أو بمفهوم المخالفة هل كلّ سلطة تمارس صلاحياتها دون أيّ قيد أو دون أيّ ضغط؟ الإجابة أكيد تكون بالنفي، لاسيما وأنّ المؤسس الدستوري جعل من رئيس الجمهورية محور النظام السياسي الجزائري.

فبالنسبة للسلطة التنفيذية، رغم تكريس المؤسس الدستوري مبدأ الإزدواجية بين هئتين مختلفتين ألا وهما رئيس الجمهورية والوزير الأول (رئيس الحكومة سابقا)، رغبة منه في إحداث نوع من المرونة والليونة في العلاقة التي تجمعهما داخل النظام السياسي الجزائري، إلا أنه لم يفلح في ذلك نظرا للدور المحوري الذي يلعبه رئيس الجمهورية في هذا المجال.

و إذا إنتقلنا إلى السلطة التشريعية فعلى الرغم من إعتبرها صاحبة الإختصاص الأصيل في التشريع، إلا أننا كثيرا ما نصادف رئيس الجمهورية يتولّى هذه المهمة.

أمّا الجهاز القضائي، فيغم صراحة النصّ الدستوري على إستقلاليتة، لكن الواقع العملي كثيرا ما يبيّن عكس ذلك.

وعلى هذا الأساس، نقول أنّ رئيس الجمهورية يهيمن أو يستحوذ بصفة مطلقة على النظام السياسي الجزائري (مبحث اول)، ما يؤدّي إلى ظهور عدّة إختلالات.

لهذا السبب إرتأينا إلى البحث عن ايجاد حلول أو رهانات تحدّ أو تخفّف على الأقل من هذه الأزمة إن صحّ القول، لإيجاد نوع من التوازن داخل النظام السياسي الجزائري (مبحث ثاني).

المبحث الاول

إستحواد رئيس الجمهورية على النظام السياسي الجزائري

يعتبر رئيس الجمهورية هرم النظام السياسي الجزائري، ولعلّ ما يحيلنا لقول ذلك الإمتيازات الممنوحة له من قبل المؤسس الدستوري في شتى المجالات، ما يؤدي بنتيجة حتمية وهي إستئثار رئيس الجمهورية على هذا النظام¹⁴²، ما جعل هذا الأخير يتمتع بمكانة مرموقة وبا لأخص في المجال التنفيذي¹⁴³ (مطلب اول)، رغم ترسيخ مبدأ إزدواجية السلطة التنفيذية بين كلّ من رئيس الجمهورية والوزير الأوّل، الذي يقضي بالضرورة بتوزيع السلطة بينهما.

كل هذا نتج عنه وجود صوري لثنائية السلطة التنفيذية (مطلب ثاني)، أي أنّ المنحى الذي خطاه المؤسس الدستوري في تكريس الثنائية، كان في شكل قالب لا أكثر، ما يجعل السلطة التنفيذية على المحكّ.

المطلب الاول

إستئثار رئيس الجمهورية على المجال التنفيذي

رغم التأسيس الدستوري لمؤسسة رئيس الحكومة وبعدها الوزير الأوّل، بقي رئيس الجمهورية القائد الأكيد للسلطة التنفيذية، بإعتباره يتمتع لوحده دون منازع بتحديد السياسة العامة للدولة، هذا وإنّ توزيع السلطات المرتبطة بالهيئة التنفيذية، بين رئيس الجمهورية والوزير الأوّل كان على حساب هذا الأخير ولصالح الأوّل، جعلته يتحكّم فعلا على المسار الحكومي تخضع له جميع مؤسسات الحكومة¹⁴⁴ (فرع أوّل)، إلى درجة يمكننا القول بأنه هو السلطة التنفيذية¹⁴⁵، هذا ولا

¹⁴² - الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ط 2، دم ج، الجزائر، 2002، ص196.

¹⁴³ - MOULIN (r), le prèsidentialisme et la classification des regimes politiques, alger, s d, p54.

¹⁴⁴ - TALEB Taleb op.cit , p707.

¹⁴⁵ - أومايوف محمد، عن الطبيعة الرئاسوية للنظام السياسي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم،

تخصّص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص ص 19، 20.

ينبغي أن يغيب عن الأذهان إمتداد هذه السّطات والصّلاحيات إلى المجالين التشريعي والقضائي (فرع ثاني).

الفرع الاول

تحكم رئيس الجمهورية في الحكومة

إن وجود السّطة التّفيذية لا يكتمل إلاّ بعد تعيين أعضاء الحكومة ورئيسها، كون النّظام السياسي الجزائري قد كرّس مبدأ ثنائيّة السّطة التّفيذية ابتداء من دستور 1989، وإستمرّ على هذا النهج في ظلّ دستور 1996¹⁴⁶.

القول أنّ الحكومة تتمتع بسلطات دستورية من خلال رئيسها، يعني تمتّع هذه الأخيرة بنوع من الإستقلالية، وإن كان هو رئيسها الفعلي¹⁴⁷، إلاّ أنّ الواقع العملي يبيّن التبعية المطلقة لها سواء من الناحية العضوية (أولا)، أو من الناحية الوظيفية (ثانيا).

أولا: هيمنة رئيس الجمهورية عضويًا على الحكومة

إستمرّ المؤسس الدستوري في جعل تعيين الوزير الأوّل وإنهاء مهامه سلطة مطلقة يستأثر بها رئيس الجمهورية، هذا ما يتجلّى من خلال المادة 5/77 من الدستور¹⁴⁸، دون أي شرط أو قيد، الأمر الذي يجد ما يبرّره في عدم وجود سند قانوني صريح يفرض شروط إختيار الوزير الأوّل من الأغلبية البرلمانية¹⁴⁹، هذا إلى جانب سلطته في إنهاء مهام هذا الأخير (الوزير الأوّل) متى يتسنّى له ذلك.

¹⁴⁶ - عباس عمار، الرّقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 225.

¹⁴⁷ - عمر شاشوه، في مدى التّوازن بين السّلتين التّفيذية والتّشريعية في الدّستور الجزائري لسنة 1996، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصّص تحولات الدّولة، كآية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص 29.

¹⁴⁸ - والتي تنص: "يعين الوزير الاول وينهي مهامه"

¹⁴⁹ - MANSOUR Mouloud, « du prèsidentialisme algerien », R ASJEP, n1, Alger, 2007, p97.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل أكثر من ذلك نجد إمتداد هذه السّلطة إلى تعيين أعضاء الحكومة وإنهاء مهامهم متى وكيفما شاء¹⁵⁰، بإستثناء ما ورد في المادة 90 من التّعديل الدّستوري لسنة 1996¹⁵¹.

هذا خلافاً للأنظمة البرلمانيّة، أين نجد رئيس الدّولة صاحب الإختصاص في تعيين الوزراء وإقالتهم، لكنّه عبارة عن إختصاص صوري، لأنّ رئيس الدّولة مقيد بالأغليّة البرلمانيّة¹⁵².

ثانياً: إحتكار رئيس الجمهوريّة للمسار الوظيفي للحكومة

يبدو أنّ المؤسس الدّستوري، وضع لصالح رئيس الجمهوريّة جميع السّلطات التّفيذية التي تظهر للعيان أنّها من المؤشّرات الجليّة للهيمنة على المسار الوظيفي للحكومة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ضرورة موافقة رئيس الجمهوريّة على أهمّ الأعمال التي يقوم بها الوزير الأوّل.

فبادئ الأمر كان بللغاء مجلس الحكومة الذي كان برئاسة رئيس الحكومة¹⁵³، إذ تنحصر مهمّته في دراسة المشاريع وتسيير الشّؤون العاديّة للبلاد، الذي أستبدل بإجتماعات الحكومة بعد

¹⁵⁰ والمفارقة التي إنفرد بها فقط النّظام السياسي الجزائري تكمن في أنّ الإستقالة لا تقبل عادة من طرف الرّئيس الذي يريد أن يكون هو الذي يعين وينهي المهام، بدليل أنّ بعض الوزراء قدّموا إستقالتهم أو طلبوا إعفائهم من مهامهم وقوبل طلبهم بالرّفص.

إنّ إطلاق مثل هذه السلطة في يد رئيس الجمهوريّة دون وضع أي ضوابط، ألا يبدو هذا يشكل خرقاً و إنتهاك للنظام السياسي الجزائري.

¹⁵¹ - تنص المادة 90 / 1 : " لا يمكن أن تقال أو تعدّل الحكومة القائمة إبّان حصول المانع لرئيس الجمهوريّة، أو وفاته، أو إستقالته، حتى يشرع رئيس الجمهوريّة الجديد في ممارسة مهامه. . . "

¹⁵² - إبراهيم شيحا ، وضع السلطة التّفيذية في الأنظمة السّياسيّة المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص25.

¹⁵³ - قبل التّعديل كانت تنص على أنّ: "رئيس الحكومة يرأس مجلس الحكومة"

التّعديل الدّستوري لسنة 2008¹⁵⁴، إذ كانت هذه الإجماعات ماهي إلاّ ممارسات لصلاحيات رئيس الجمهورية عن طريق حكومته، فمطرفة السّلطة الرّئاسية بيد الرّئيس، سواء كان ذرعها قصير أي يتولّى قيادة الحكومة بصورة مباشرة، أو ذرعها طويل بممارسة سلطته عن طريق الحكومة¹⁵⁵، حيث أصبح ليس للوزير الأوّل صلاحية دستورية لرئاستها إلاّ بتفويض من رئيس الجمهورية، وكان رئيس الجمهورية نفسه الوزير الأوّل.

كما تم تقييد الوزير الأوّل بضرورة العودة إلى رئيس الجمهورية أثناء ممارسته لصلاحيته في إصدار المراسيم التّفيذية وتوقيعها، إذ أصبح تدخّل الوزير الأوّل في هذا المجال مرهون بموافقة رئيس الجمهورية¹⁵⁶.

هذا إلى جانب تحكّم رئيس الجمهورية في سلطة التّعيين في الوظائف العليا للدولة، بحيث أصبح الوزير الأوّل لا يمكن له القيام بذلك إلاّ بتفويض من رئيس الجمهورية¹⁵⁷.

وتجدر الإشارة في هذا المقام، أنّ جلّ الصّلاحيات المخوّلة للوزير الأوّل تتمّ بناء على تفويض من رئيس الجمهورية مع مراعاة أحكام المواد 87، 78 من الدّستور¹⁵⁸، لكن ألا يؤدي ذلك إلى إنحراف رئيس الجمهورية في إستعمال السّلطة

¹⁵⁴ - تنص المادة 6/77 من التّعديل الدّستوري لسنة 2008 : " يمكن رئيس الجمهورية أن يفوض جزءا من صلاحياته للوزير الأوّل لرئاسة إجماعات الحكومة... "

¹⁵⁵ - بو الشعير سعيد ، النّظام السّياسي الجزائري، دراسة تحليليّة لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، ج3: السّلطة التّفيذية، مرجع سابق، ص ص430، 431.

¹⁵⁶ - Mouloud Mansour, op.cit, p85.

¹⁵⁷ - Ibid, p85.

¹⁵⁸ - تنص المادة 87 من دستور 1996، السّالف الذّكر على: "لا يجوز بحال من الأحوال أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين الوزير الأوّل، وأعضاء الحكومة وكذا رؤساء المؤسسات الدّستورية... ، كما لا يجوز أن يفوض سلطته في اللّجوء إلى الإستفتاء وحلّ المجلس الشّعبي الوطني... "

=أما المادة 77 تقضي بعدم تفويض التّعيين في الوظائف النّالية : تعيين القضاة، الولاة... ، فهي إختصاصات حصريّة لرئيس الجمهورية.

الفرع الثاني

إمتداد صلاحيات رئيس الجمهورية إلى المجال القضائي والتشريعي

أشدّ ما يلفت النّظر، ونحن نعي في ذهن القارئ مسبقاً، أو بناء على ما تمّ ذكره في مواطن عدّة من هذا البحث، أن المؤسّس الدّستوري لم يكتف بفسح المجال أمام رئيس الجمهورية، بتحويله جملة من الصّلاحيات تجعله يهيمن بالدرجة الأولى على المسار التّفيذي¹⁵⁹، إلّا الأمر لم يتوقّف عند هذا المضمار ، بل تخطّى تلك الحدود ليصل إلى المجالين القضائي (أولاً)، والتّشريعي (ثانياً)

أولاً: الدور المتميّز لرئيس الجمهورية في المجال القضائي

إنّ موضوع إستقلالية القضاء كما يبدو أوسع ممّا يتصوّر وأكثر تشعباً، الأمر الذي يجعل الإحاطة به من كلّ الجوانب صعب المنال إلى حدّ ما.

فليستقرأ المادة 138 من الدّستور¹⁶⁰، والتي تقضي صراحة بأنّ السّلطة القضائية مستقلة، فلذا كان الأمر كذلك فليقّ سؤالاً عملياً يطرح نفسه علينا ولا سبيل للتملّص منه، ألا وهو أين نلمس إستقلالية الهيئة القضائية التي تعتبر الضّامنة للحقوق والحريات الفردية خاصّة و أنّ رئيس الجمهورية صاحب الكلمة الأولى والأخيرة دستورياً؟ أو بعبارة أخرى ما الفائدة من إستقلالية السّلطة القضائية، إذا لم يكن للقضاء وجود و كيان؟

و للإشارة فلينه لا يكفي النّص الصّريح في الدّستور، كي نقول ب أنّ قضاء دولة معيّنة مستقلاً، لأنّ العبرة ليس بظاهر النّصوص وإتّما بمضمونها والذي يتجلّى عند التّطبيق¹⁶¹.

سنحاول تبيان ذلك في بعض النقاط على النحو التالي:

¹⁵⁹ - بوقفة عبد الله، السّلطة التنفيذية بين التعسّف والقيّد، مرجع سابق، ص 395.

¹⁶⁰ - والتي تنص : "السّلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون"

¹⁶¹ - إسعدي أمال، بين إستقلالية السّلطة القضائية والقضاء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الدولة والمؤسّسات العمومية، كلّية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010-2011، ص 03.

1. تعيين القضاة

إنّ رئيس الجمهورية بطبيعة منصبه، كلّ الأعمال التي تتم داخل الدولة تمرّ وجوبا عليه، غير أنّ الإشكال لا يقع هنا، و إنّما في التدخّلات التي يفرضها رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية على باقي السلطات.

رئيس الجمهورية بإعتباره القاضي الأوّل في البلاد، يتولّى مهمّة تعيين القضاة بكلّ حرّية، هذا ما أشارت إليه المادة 7/78 من الدّستور¹⁶²، كما نصّت المادة 03 من القانون الأساسي للقضاء على أنّ هذه التعيينات تتمّ بموجب مرسوم رئاسي، بناء على إقتراح من وزير العدل وبعد مداولة المجلس الأعلى للقضاء.¹⁶³

بناء على ما تمّ تقديمه، يتّضح لنا بصورة لا تدع أي مجال للشكّ بلقّ رئيس الجمهورية يكاد يسيطر بصفة كليّة على الجهاز القضائي، حتى وإن كانت التّعيينات السابقة تتمّ بناء على إقتراح من وزير العدل، الا ان هذا الاخير بدوره معين من طرف رئيس الجمهورية الذي له سلطة تقديرية في عزله متى شاء¹⁶⁴.

¹⁶² - تنص على: "يعين رئيس الجمهورية في الوظائف والمهام الآتية: . . . القضاة".

¹⁶³ - للمزيد من التفصيل أنظر المادة 3 من القانون العضوي رقم 04-11، المؤرخ في 6 سبتمبر 2004، المتضمن القانون الأساسي للقضاء، (ج ر ج د ش)، عدد 58، لسنة 2004.

¹⁶⁴ - مفتاح حنان، رئيس الجمهوريّة بين الدّستورين الجزائري والأمريكي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004، ص142.

ونشير إلى نقطة أخرى من شأنها أن تعدم إستقلالية السلطة القضائية، وهي عدم توضيح شروط التعيين، إذن نحن نبحث عن إستقلالية القضاء في إطار وحدة السلطة القضائية، وهو أمر صعب المنال.

2. رئيس الجمهورية صاحب الإختصاص في إصدار العفو وتخفيض العقوبات أو إستبداله

المؤسس الدستوري منح رئيس الجمهورية صلاحية إصدار العفو وتخفيض العقوبات أو إستبدالها بصفة مطلقة دون أي قيد، وذلك حسب المادة 9/77 من الدستور¹⁶⁵.
 ألا يظهر بلن هذا الحق يشكّل خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، وذلك بإتاحة الفرصة أمام رئيس الجمهورية بهدم عمل قامت به السلطة القضائية، وفقاً لما يخولها إياها القانون؟
 فلذا تمعنا النظر جيداً في حق إصدار العفو، الذي يعتبر إختصاص حصري لرئيس الجمهورية، نجد أنه سلاح في يد هذا الأخير، إذ يلعب دور حساس في الإنتقاص من الثقة التي تحظى بها الأحكام القضائية، فبدلاً أن يستعمل هذا الحق المخول له بنصّ دستوري لخدمة الصالح العام، فليّنه يستغل هذا الحق في الإحتفالات والمناسبات الرسمية كي يشتهر بالإنصاف والتسامح على حساب القضاة والضحايا¹⁶⁶.

03. إشراف رئيس الجمهورية على رئاسة المجلس الأعلى للقضاء

يعدّ المجلس الأعلى للقضاء الهيئة العليا التي تشرف وتدير الأمور المتعلقة بمهنة القضاة¹⁶⁷، ويضطلع بمهام مختلفة تتمحور حول إدارة جهاز القضاء، وتقديم آراء استشارية إلى رئيس الجمهورية، كما يقوم بتعيين القضاة ونقلهم وتسيير سلّمهم الوظيفي والسهر على إحترام أحكام القانون الأساسي للقضاء، وعلى رقابة إنضباط القضاة تحت رئاسة الرئيس¹⁶⁸.

¹⁶⁵ - والتي تنص : " له حق اصدار العفو وحق تخفيض العقوبات او استبدالها"

¹⁶⁶ - ديدان مولود، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص382.

للمزيد من التفصيل أنظر في ذلك: المرسوم الرئاسي رقم 335/04، المؤرخ في 26/10/2004، يتضمّن إجراء العفو بمناسبة الذكرى الخمسين لإندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، (ج ر ج د ش)، عدد68، لسنة 2004.

¹⁶⁷ - إسعدي أمال، المرجع السابق، ص30.

¹⁶⁸ - بو بشير محند أمقران، النظام القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص243.

وعلى هذا الأساس، أليس من الأفضل أن يتولّى القاضي هذه المهمة، لكونه الأدرى بالأمر المتعلقة بالقضاة، سواء من حيث تعيينهم أو نقلهم أو ترقيةهم . . . اخ؟

ثانيا: إنفلات التشريع من البرلمان إلى رئيس الجمهورية

على إثر التعديلات الهامة التي أدخلها المؤسس الدستوري لسنة 1996، والتي من أهمها إعادة النظر في مركز رئيس الجمهورية، بتحديد مدة العهدة الرئاسية، وتبني سلاح الاتهام الجنائي، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات، إلا أنه لم يقض على التفوق الرئاسي في المجال التشريعي الذي يعتبر إختصاص حصري للبرلمان دون غيره¹⁶⁹.

وما يبرر ذلك أكثر، السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية في التشريع ب أوامر في الظروف العادية(1)، وفي المقابل تراجع هذه الصلاحية بالنسبة للبرلمان في الظروف الإستثنائية(2).

01. سلطة رئيس الجمهورية في التشريع بأوامر في الظروف العادية

خول المؤسس الدستوري لرئيس الجمهورية سلطة التشريع ب أوامر في الظروف العادية، مع العلم أنه إختصاص أصيل للبرلمان¹⁷⁰، ولرفع اللبس والغموض تعمّد المؤسس الدستوري بإحاطة الحالات التي يشرّع فيها رئيس الجمهورية بجملة من القيود¹⁷¹ وهي المنصوص عليها في المادتين 124 و120 من الدستور¹⁷².

¹⁶⁹ - مزياي حميد، عن واقع الإزدواجية التشريعية والعمل التشريعي في ال نظام السياسي الجزائري، م ذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون، فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص69.

¹⁷⁰ - عيادي سعاد، الإختصاصات التشريعية للسلطة التنفيذية في دستور 1996، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص13.

¹⁷¹ - لكن في الواقع ما هي لإقيود شكلية فقط.

¹⁷² - أنظر المادة 120، والمادة 124 من دستور 1996، السالف الذكر.

باستقراء المادة 120 من الدستور، يتّضح لنا أنّه في حالة عدم مصادقة البرلمان على قانون المالية خلال مدة 75 يوم، فإنّ رئيس الجمهورية يصدر مشروع الحكومة بأمر¹⁷³.
 أمّا المادة 124 من الدستور، تقضي بأنّ رئيس الجمهورية يشرّع بأوامر¹⁷⁴ وفق حالات محدودة، بالرّغم من أنّ صاحب الإختصاص الأصيل في ممارسة هذه الصّلاحية يعود للسلطة التشريعية، والقول أنّ سلطة رئيس الجمهورية ليست مطلقة ينفي الواقع، وأبرز مثال على ذلك إغفال المؤسس الدستوري النصّ على توقيع الجزاء في حالة عدم عرض رئيس الجمهورية ما يتّخذه من أوامر على موافقة البرلمان في أوّل دورة له¹⁷⁵، إلى جانب إنعدام الرّقابة على الأوامر التي يشرّع بها، هذا ما يؤكّد هيمنة رئيس الجمهورية على المجال التشريعي.

02. تراجع الدور التشريعي للبرلمان في الظروف الاستثنائية

إنّ القوانين وضعت لتطبّق في الظروف العادية، إلّا أنّه أحيانا يتغيّر المناخ الطبيعي لتطبيقها، إذ تظهر ظروف إستثنائية غير مألوفة تهدّد كيان الدولة، بحيث تعجز القوانين العادية عن مواجهتها.

و على هذا الأساس خوّل المؤسس الدستوري لرئيس الجمهورية سلطة واسعة، يلتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمات التي لا يحمدها على حساب البرلمان ، الذي يتحوّل إلى مشرّع

¹⁷³- يمارس رئيس الجمهورية هذه السلطة دون إتّباع أيّ إجراءات أو أشكال دستورية، فالمؤسس الدستوري لم يشترط إتّخاذ الأوامر في مجلس الوزراء أو حتى إستشارة أية هيئة أخرى، بل لم ينصّ حتى على الأجل الذي يجب فيه إصدار تلك الأوامر، فمادام لو لم يصدر رئيس الجمهورية مشروع قانون المالية في حالة عدم مصادقة البرلمان خلال 75 يوم، وما هو الحل في هذه الحالة.

¹⁷⁴- هذه الخاصية عرفتها الدساتير الجزائرية السابقة لإلا دستور 1989، أين تنازل عنها لتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، أنظر في ذلك: خرياشي عقيلة، العلاقة الوظيفية بين البرلمان والحكومة بعد التعديل الدستوري ل 28 نوفمبر 1996، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 233.

¹⁷⁵- كما أنّ هذه المادة لم تشترط إخضاع تلك الأوامر للمناقشة، وعليه نتساءل في حالة حدوث خلاف بين غرفتي البرلمان حول الأوامر المعروضة عليها، هل المؤسس الدستوري تناسى أو لم يتصوّر مثل هذه الحالة، بأن توافق غرفة وترفض غرفة أخرى؟ وإشترط عرض تلك الأوامر على مجلس الوزراء أمر غير معقول، مادام أنّ رئيس الجمهورية هو الذي يرأسه.

إستثنائي في حالتها لطوارئ والحصار¹⁷⁶، نظرا للشروط التي فرضها المؤسس الدستوري¹⁷⁷، وهي شروط شكلية فقط، والتي تخول سلطة واسعة لرئيس الجمهورية، ويظهر ذلك من خلال عدم تحديد مدة إعلان حالة الطوارئ والحصار¹⁷⁸، وعدم إلزامية الإستشارات التي يقوم بها .

أما في حالة الحرب والحالة الإستثنائية يجمد دوره تدريجيا ، نظرا لدرجة خطورته ما ليصبح رئيس الجمهورية المتمسك الوحيد بزمام كل المؤسسات الدستورية¹⁷⁹.

و ما يثير الإنتباه أكثر هي حالة الحرب، إذ تعتبر الحالة الحاسمة والأشد والأخطر ، لأنها تقوم على أساس وقوع عدوان فعلي أو وشيك الوقوع، أين يوقف العمل بالدستور¹⁸⁰.

المطلب الثاني

الوجود الصوري لثنائية السلطة التنفيذية

رغم التعديلات التي أدخلها المؤسس الدستوري على مستوى الجهاز التنفيذي، بخلق مؤسسة ثانية إلى جانب رئيس الجمهورية الذي يخول له بعض الصلاحيات، رغبة منه في إحداث نوع من التوازن في العلاقة التي تجمعهما، إلا أنّ رئيس الجمهورية يبقى بمثابة جبل الجليد الذي يصطدم

¹⁷⁶- أنظر المرسوم الرئاسي رقم 196/91، مؤرخ في 4 جوان 1991، متضمن تقرير حالة الحصار، (ج ر ج د ش)، عدد 29، لسنة 1991.

وتم رفعها بموجب مرسوم رئاسي، للمزيد من التفصيل أنظر المرسوم الرئاسي رقم 336/91، مؤرخ في 22 سبتمبر 1991، متضمن رفع حالة الحصار، (ج ر ج د ش)، عدد 44، لسنة 1991.

ثم تم تخفيفها بإعلان حالة الطوارئ بموجب مرسوم رئاسي لمدة 12 شهر، ثم مددت بموجب مرسوم تشريعي لمدة غير محددة لغاية 2011، أنظر في هذا الصدد: المرسوم الرئاسي رقم 44/92، مؤرخ في 9 فيفري 1992، متضمن إعلان حالة الطوارئ، (ج ر ج د ش)، عدد 10، لسنة 1992، والأمر رقم 01/11، مؤرخ في 11 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، (ج ر ج د ش)، عدد 12، لسنة 2011.

¹⁷⁷- أنظر المادة 91 من دستور 1996، السالف الذكر.

¹⁷⁸- إذ يستغل رئيس الجمهورية هذه الفرصة لأغراض أخرى غير تلك المنصوص عليها في الدستور.

¹⁷⁹- عيادي سعاد، المرجع السابق، ص 93، 92.

¹⁸⁰- وتنص المادة 96 من دستور 1996: "يوقف العمل بالدستور مدة الحرب و يتولى رئيس الجمهورية جميع السلطات" لكن نتساءل هل شكل خطورة الحرب مبررا كافيا لتجمع كافة السلطات في يد رئيس الجمهورية، وتوقيف العمل بالدستور وتجميد البرلمان من هذا الدور؟ .

به النظام السياسي الجزائري، وما يؤكد ذلك الإختصاصات المقرّمة للوزير الأوّل (فرع اول)، وعدم فعالية الرقابة المسلّطة عليه (فرع ثاني).

الفرع الأوّل

الإختصاصات المقرّمة للوزير الأوّل

بتفحص أحكام ومحتوى الدّستور الجزائري نجد أنّ الوزير الأوّل أسندت له وضع السّياسة العامّة للدولة إلى جانب رئيس الجمهورية، هذا ما أقرّته المواد 1/119¹⁸¹ (اولا)، و2/85¹⁸² (ثانيا) ، و4/85¹⁸³ (ثالثا) من دستور 1996، إلّا أنّ هذه الإختصاصات تبقى مرهونه بإرادة رئيس الجمهورية الذي يعتبر رئيس السّلطة التّنفيذية.

أوّلا: الإختصاص النظري للوزير الأوّل بالمبادرة بمشاريع القوانين

من المتعارف عليه أنّه في معظم الأنظمة السّياسية ، هو مشاركة السّلطة التّنفيذية للسّلطة التّشريعية في عملية المبادرة¹⁸⁴، وهو ذات النّظام الذي إتبعته الجزائر¹⁸⁵، بحيث خوّل الدّستور للحكومة ولللمجلس الشعبي الوطني هذه الصّلاحية، إلّا أنّ صاحب الإختصاص الحقيقي هو رئيس الجمهورية ، بالرّغم من صراحة المادة 119 من دستور 1996¹⁸⁶.

¹⁸¹- والتي تنصّ: " لكلّ من الوزير الأوّل والنّواب حقّ المبادرة بالقوانين".

¹⁸²- أنظر المادة 2/85 من دستور 1996، السّالف الذكر.

¹⁸³- تنصّ: "يعيّن في وظائف الدّولة بعد موافقة رئيس الجمهورية...".

¹⁸⁴- أيمن محمد الشريف، الإزدواج الوظيفي والعضوي بين السّلطين التّشريعية والتّنفيذية في الأنظمة السّياسية المعاصرة، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، 2005، ص202.

¹⁸⁵- في حين الدّستور الأمريكي لم يمنح لرئيس الدّولة ذلك الحقّ لتعارضه مع مبدأ الفصل بين السّلطات، أنظر: محمد رمضان بطيخ، النّظرية العامّة للقانون الدّستوري وتطبيقاتها، دار النّهضة العربيّة، مصر، 1996، ص208.

¹⁸⁶- وهو ما أشار إليه دستور 1989 في المادة 113، والتي تقضي: "لكلّ من رئيس الحكومة وأعضاء م ش حقّ المبادرة بالقوانين" المادة 39 من دستور 1958 الفرنسي والتي تنصّ :

« L'initiative des lois appartient concurremment au premier ministre, et aux membres du parlement. Les projets de lois sont délibérés en conseil des ministres apres avis du conseil d'état et déposés sur le bureau de l'une des deux assemblés ... »

ولعلّ سبب ذلك يعود إلى طبيعة النّظام السياسي الجزائري الذي يهدف في كلّ الأحوال إلى تقوية مركز رئيس الجمهورية¹⁸⁷.

ثانيا: تدخّل رئيس الجمهورية في المراسيم التّفيذية

إنّ تكليف الوزير الأوّل بتنفيذ القوانين والتنظيمات، يتناقض مع فرض شرط موافقة رئيس الجمهورية قبل توقيع الوزير الأوّل على المراسيم التّفيذية¹⁸⁸، ويعتبر هذا الشرط كوسيلة فرضها المؤسس الدّستوري في يد رئيس الجمهورية والتي من شأنها تعطيل تنفيذ القانون¹⁸⁹. كما أنّ تمّتع رئيس الجمهورية بالسلطة التّظيمية¹⁹⁰ ذات النّطاق الواسع وسيلة لتقوية مركزه، في حين تبقى المسؤولية في يد الوزير الأوّل، لكون دوره يقتصر على تنفيذ البرنامج الرئاسي تحت رقابة رئيس الجمهورية¹⁹¹.

ثالثا: إستحواذ رئيس الجمهورية على صلاحيات التّعيين في وظائف الدّولة

ترتبط عملية إسناد صلاحيات التّعيين في وظائف الدّولة مبدئيًا بطبيعة النّظام السائد في أية دولة¹⁹²، فالمؤسس الدّستوري الجزائري لم يقدّم بتوزيع الصّلاحيات الخاصّة بالتّعيين في وظائف

¹⁸⁷- كونه قائد السياسة العامّة للدّولة يمارسها من خلال رئاسته لمجلس الوزراء، طالما أنّ مشاريع القوانين تعرض على هذا المجلس، وفي المقابل نجد الوزير الأوّل يتمّتع بهذه الصّلاحية نظريًا فقط، لأنّه ليس صاحب البرنامج الحكومي، انظر: أومايوف محمد، المرجع السّابق، ص 103

¹⁸⁸- أنظر المادة 3/85 من دستور 1996 السّالف الذكر.

¹⁸⁹- ونعرف أنّ عدم إتخاذ المراسيم التّفيذية في أوانها تترتّب عليه آثار سلبية على دخول القانون حيّز التطبيق، لأنّ بإستطاعتها جعل القانون غير موجود، وعليه نتساءل من يتحمّل عدم إصدار مرسوم تنفيذي لتنفيذ نصّ معيّن لم يصدر رئيس الجمهورية موافقة على توقيع هذا من طرف الوزير الأوّل، للمزيد أنظر: أفطوش أبراهيم، المرجع السّابق، ص 47..

¹⁹⁰- أي التّظيم المستقل الخارج عن نطاق القانون المنصوص عليه في المادة 125 من دستور 1996 السّالف الذكر.

¹⁹¹- فالسلطة أسندت لرئيس الجمهورية، أمّا المسؤولية فهي من نصيب الحكومة بقيادة الوزير الأوّل.

¹⁹²- ففي النّظام البرلماني يعود هذا الإختصاص للوزير الأوّل، وليس لرئيس الدّولة سوى صلاحيات شرفية، عكس النّظام الرئاسي فريئس الدّولة صاحب هذا الإختصاص كونه رئيس السلطة التّفيذية، إلّا أنّه لا ينفرد به لوحده بل جعل ممارسة هذا الإختصاص مرهونا بموافقة مجلس الشيوخ.

أمّا الوضع في فرنسا، يختلف عن النّظامين السّابقين بحيث يتقاسم رئيس الجمهورية والوزير الأوّل صلاحيات التّعيين في الوظائف المدنيّة والعسكريّة، بشرط التّوقيع المجاور للوزير الأوّل والوزراء المختصّين.

الدولة توزيعاً قانونياً دقيقاً، بل جعل هذه الصّلاحية سلطة تقديرية لرئيس الجمهورية والتي يمارسها بكل حرّية¹⁹³

الفرع الثاني

رقابة برلمانية غير فعّالة على اعمال الحكومة

نظرا لما للسلطة التنفيذية من صلاحيات شاسعة وبحكم طبيعة وظيفتها، يمكن أن تشكّل مساس بحقوق وحرّيات الأفراد، مما أظهر حتمية وجود هذا النوع من الرّقابة التي يمارسها البرلمان، والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة¹⁹⁴.

وتمارس هذه الرّقابة عن طريق مجموعة من الآليات والإجراءات، فمنها ما يؤدي إلى تحريك مسؤولية الحكومة (أولاً)، يعني أنها في حالة نجاحها تؤدي إلى إسقاطها ، ومنها ما تنتج آثار دون تحريك مسؤولية الحكومة (ثانياً).

أولاً: عدم فعّلية اليات الرّقابة البرلمانية الرّامية لإقرار مسؤولية الحكومة

باعتبار أنّ الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، لا يمكن لها إستلام السلّطة و الإستمرار في ممارستها إلّا إذا حصلت على ثقة النّواب، ومتى فقدت هذه الأخيرة تضطر للاستقالة¹⁹⁵.
ويظهر ذلك من خلال بعض الاليات المتمثلة في الموافقة على مخطّط عمل الحكومة¹⁹⁶ (1)، وعرض بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان (2).

¹⁹³- تشير إلى أنّ المؤسس الدستوري الج لم يغفل الإشارة إلى حقّ الوزير الأول في التّعيين في الوظائف العليا للدولة في المادة 81 من دستور 1989 السّالف الذكر، والمادة 4/85 المعدّلة من دستور 1996 السّالف الذكر، نجد أنّهما لم تأتيا بالتفاصيل الضرورية لاسيما النصّ صراحة على التّعيينات التي تدخل في نطاق إختصاص الوزير الأول .

¹⁹⁴- عباس عمّار، المرجع السّابق، ص07.

¹⁹⁵- أفطوش ابراهيم، المرجع السّابق، ص63.

¹⁹⁶- يعدّ تقديم مخطّط العمل، أول لقاء رسمي بين الحكومة والبرلمان. للمزيد من التفصيل انظر: طارق عاشور، تطوّر العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النّظام السّياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السّياسية، تخصّص تنظيمات سّياسية و إدارية، قسم العلوم السّياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص43.

(01) عرض مخطط عمل الوزير الأول على البرلمان للموافقة عليه

باستقراء المادة 80 المعدلة من دستور 1996¹⁹⁷، يتّضح لنا أنّه يجب على الوزير الأول تقديم مخطط عمله إلى الم الش الو لغرض المناقشة¹⁹⁸، والتي تنتهي إما بالموافقة أو الرّفص، ففي الحالة الأخيرة يقدّم الوزير الأول الاستقالة، وكذلك الأمر في حالة تجديد الحكومة وعدم حصولها على الموافقة، فإنّها تستقيل أيضا وينحلّ الم الش الو¹⁹⁹.

(02) عرض بيان السّياسة العامّة للحكومة أمام البرلمان

ويتمثّل بيان السّياسة العامّة في تقديم الحكومة سنويًا عرض عن مدى تنفيذ برنامجها الذي سبق وأن وافق عليه البرلمان، وقد تنتهي المناقشة إمّا بلائحة من التّواب²⁰⁰، وهذه الأخيرة لا تؤدّي إلى سقوط الحكومة، الشيء الذي يحدّ من فعالية هذه الرّقابة²⁰¹ كما يمكن أن تنتهي بإيداع ملتمس الرّقابة²⁰²، لكن في المقابل قيّد هذا الإجراء بشروط²⁰³ يمكن القول بأنّها تعجيزية، يصعب

¹⁹⁷- انظر المادة 80 من دستور 1996، السالف الذكر.

¹⁹⁸- بلحاج صالح، المرجع السابق، ص ص 202 ، 203.

¹⁹⁹- ما يجعل التّواب يحرسون على مصاحم الخاصّة، خوفا من فقدان مناصبهم، الأمر الذي يؤدّي بطبيعة الحال إلى الموافقة على هذا المخطّط. أنظر أيضا: **بن صالح عبد القادر**، "تقديم برنامج الحكومة أمام البرلمان"، **مجلة الفكر البرلماني**، الصادرة عن مجلس الأمة، عدد 03، لسنة 2003، ص-ص 14-19.

وعلى الرّغم من أنّ الدّستور لم يأذن لأعضاء مجلس الأمة مناقشة مخطّط عمل الحكومة، إلّا أنّ العادة جرت على قيامه بذلك ، الأمر الذي يثير إشكال فيما إذا كان بصدد ممارسة دستوريّة أم مخالفة للدّستور، بالرّغم من أنّ الحكومة ليست مسؤولة أمام مجلس الأمة.

²⁰⁰- شرط أن تقدّم إقتراحات في أجل لا يتعدى 72 ساعة بعد إختتام المناقشة الخاصّة ببيان السّياسة العامّة، ولا يمكن للنائب التوقيع على أكثر من إقتراح لائحة واحد.

²⁰¹- وما يزيد من عدم فعالية هذه الرّقابة، أنّه في حالة إنتهاء مناقشة بيان السّياسة العامّة بالمصادقة على لائحة، لا يترتب عليه جزء، فلا يؤدّي ذلك إلى سقوط الحكومة، فالدّستور لم ينص صراحة على ذلك. للمزيد من التفصيل أنظر المادة 84 من دستور 1996، السالف الذكر.

²⁰²- يعتبر ملتمس الرّقابة، وسيلة يستطيع بمقتضاها التّواب إحداث تصويت داخل البرلمان، وفي حالة المصادقة تقدّم الحكومة إستقالتها.

²⁰³- وهي المنصوص عليها في المواد، 135، 136، و 137 من دستور 1996 السالف الذكر.

تحقيقها، وأخيرا تنتهي بإقحام الوزير الأول على طلب التصويت بالثقة²⁰⁴، قصد تدعيم موقفه تجاه البرلمان، وما على البرلمان القبول على هذا الطلب، لأن ذلك سوف يؤدي إلى استقالة الحكومة، وقبل قبول رئيس الجمهورية هذه الاستقالة يلجأ إلى أحكام المادة 129 من الدستور²⁰⁵.

ثانيا: الأدوات البرلمانية المعدومة الأثر في تقرير مسؤولية الحكومة

إلى جانب الآليات السابقة الذكر، توجد أدوات ووسائل رقابية أخرى لا تنجم عنها مباشرة مسؤولية الحكومة، غير أنها تتيح لنواب البرلمان وأعضاء مجلس الأمة أخذ فكرة حول مدى نجاعة عمل الحكومة لتحقيق الصالح العام²⁰⁶، ومن بين هذه الأدوات توجيه الأسئلة (1)، والإستجاب (2).

01 السّؤال كآلية للرقابة البرلمانية

يعدّ توجيه الأسئلة من أحد الآليات الرقابية البرلمانية التي تسمح لأعضاء البرلمان التقدّم بها للإستفسار عمّا غمض عليهم من تدابير حكومية²⁰⁷، سواء كانت هذه الأسئلة شفوية أو كتابية²⁰⁸.

تناول المؤسس الدستوري الجزائري السؤال كآلية للرقابة، دون أي نتيجة تذكر سواء ما تعلّق بإمكانية إسقاط الحكومة، أو حتى الأثر المترتب عن عدم الرد، فلا الدستور ولا النظام الداخلي للمجلس يربّبان جزاء عدم الرد، هذا ما يؤكّد أنّ هذه الآلية ضعيفة وعديمة الأثر²⁰⁹.

²⁰⁴ - وعليه لا يستطيع طلب التصويت بالثقة لأكثر من مرة في السنة، عكس الدستور الفرنسي والتونسي الذي يمكن للوزير الأول طلب ذلك في أي وقت دون ربط ذلك ببيان السياسة العامة.

²⁰⁵ - أنظر المادة 129 من دستور 1996، السالف الذكر، ما يدفع بالبرلمان إلى القبول رغما عنه.

ونشير في هذه النقطة أن الغرفة المعنية هي الم الش الو من دون مجلس الامة.

²⁰⁶ - للمزيد من التفصيل أنظر الموقع التالي: www.mrp.gov.dz/ministre/semlaid_23042006.htm.

تاريخ الإطلاع 29 ماي 2015.

²⁰⁷ - بحيث أصبح هذا الإجراء يعتمد حتى في دساتير بعض الدول لاسيما الدستور الفرنسي لسنة 1958، إذ يجيز لكلّ نائب توجيه الأسئلة للوزراء، للمزيد من التفصيل أنظر كذلك: عوابدي عمار، "عملية الرقابة البرلمانية ودورها في الدفاع عن حقوق المواطن"، *مجلة الفكر البرلماني*، الصادرة عن مجلس الأمة، عدد 01، ديسمبر 2002، ص 64.

²⁰⁸ - أنظر المادة 134 من دستور 1996، السالف الذكر، للمزيد من التفصيل أنظر: عوابدي عمار، "مكانة آليات الاستئئلة الشفوية والكتابية في عملية الرقابة البرلمانية"، *مجلة الفكر البرلماني*، الصادرة عن مجلس الامة، عدد 13، جوان 2006، ص 134.

02) تراجع الية الإستجواب في تقرير مسؤولية الحكومة

باعتبار الإستجواب وسيلة دستورية من وسائل الرقابة البرلمانية المخولة للبرلمان في مواجهة الحكومة، والتي تهدف إلى كشف الحقيقة حول موضوع من المواضيع المتعلقة بتنفيذ السياسة العامة²¹⁰، إلا أنها لم تأتي بآثار تسقط أو تحاسب الحكومة، نظرا للشروط²¹¹ التي فرضها المؤسس الدستوري و التي يمكن وصفها بشبه مستحيلة، لصعوبة تحقيقها، هذا ما يؤدي إلى ضعف و تراجع هذه الآلية.

03) ضعف آلية التحقيق في التأثير على السلطة التنفيذية

تعدّ لجان التحقيق إحدى الأشكال الرقابية الممنوحة للبرلمان بموجب المادة 161²¹² من دستور 1996 للإضطلاع على الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة²¹³، ويتم التصويت على اللائحة التي يودعها لجان التحقيق لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني بتوقيع على الأقل من طرف 20 نائب، أو عشرون عضو في مجلس الأمة هذا ما أشارت إليه المادة 77 من القانون

²⁰⁹ - عكس المشرّع المصري، أجاز للنائب عند عدم إقتناعه برد الوزير الموجه إليه السؤال، يقوم بترتيب مسؤولية الحكومة.

²¹⁰ - بن بغيلة ليلي ، آليات الرقابة التشريعية في النظام السياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004، ص 82 .
²¹¹ - وهي الشروط المنصوص عليها في المواد 65، 66 من القانون العضوي رقم 99-02، المشار إليه سابقا، و المادة 133 من دستور 1996، السالف الذكر.

وفي هذا الصدد نشير إلى أنّ الإستجواب يختلف عن السؤال، فالأول يستهدف الحكومة بكاملها، موجه للوزير الأول وموضوعه محدّد بشرط كونه من قضايا الساعة، في حين الثاني يوجه لعضو واحد في الحكومة، ويتعلق بقضية قطاعية ليست بالضرورة من الإهتمامات العامة.

²¹² - والتي تنص: "يمكن كل غرفة من البرلمان ، في إطار إختصاصاتها، أن تنشأ في أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة".

²¹³ - مورييس ديفيرجية، المؤسسات-الأنظمة السياسية الكبرى-، ترجمة: جورج سعيد، المؤسسة الجامعية، لبنان، 1992، ص118، نقلا عن: كشيدة ياسين، مزهود فيروز، المرجع السابق، ص97.

العضوي 99-02²¹⁴، بإستقراء هذه المادة يتبين لنا أنه تمّ إستبعاد اللّجان الدّائمة للبرلمان من مباشرة

التّحقيق، الذي يفترض منها القيام بذلك كونها أكثر دراية بحكم تخصصها في جمع المعلومات التي تتّصف بالمصدقية، ما يجعل هذه الآلية عديمة الأثر²¹⁵.

²¹⁴- أنظر المادة 77 من القانون العضوي 99-02، المشار إليه سابقا.

²¹⁵- وما يزيد من ضعف هذه الآلية هو إيداع إقتراح اللائحة أمام أحد المجلسين قبل إحالته على اللجنة الدائمة، للمزيد من التفصيل أنظر: حميدشي فاروق، الممارسة التشريعية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص298.

المبحث الثاني

رهانات إعادة التوازن للنظام السياسي الجزائري

بعد تسليط الضوء على كيفية تنظيم الدستور لآليات عمل جهازي الرئاسة و الحكومة، وما تبتّاه من ضوابط منظّمة لمجال السّطة والمسؤولية داخليهما، تمّ الوقوف على شوائب عديدة تكتنف مواد الدستور ويؤاخذ عليها²¹⁶.

ومن هذا المنطلق، كان لزاما تقديم بعض البدائل التي من شأنها سدّ الثغرات والفجوات التي تشوب الدستور وتسبّب إعاقة للنظام السياسي الجزائري²¹⁷، أوّل ما يمكن إقتراحه ينصبّ على رئيس الجمهورية بتقليص الصّلاحيات المخوّلة له والتي تعتبر العامل الرّئيسي في إختلال توازن السّطة التّنفيذية (مطلب أول)، ولا يتحقّق ذلك إلا بإقتراح ثان يقابله والمتمثّل في تعزيز الهيئة الثّانية للسّطة التّنفيذية (مطلب ثاني).

²¹⁶- سواء ما يتعلّق بتوزيع الصّلاحيات بينهما برجحان الكفة لرئيس الجمهورية ، أو ما يتعلّق بتقرير المسؤولية التي لا تتماشى مع السّطات المخوّلة لكل منهما، للمزيد من التفصيل راجع الفصل الأول من هذا البحث.
²¹⁷- تجنبا للتداخل والغموض الذي يكتنف تنظيمها الحالي، بهدف إحداث نوع من التوازن.

المطلب الأول

تقييد رئيس الجمهورية

تزامنا مع تبني المؤسس الدستوري لمبدأ ازدواجية السلطة التنفيذية بين هيئتين مختلفتين، كنا نأمل أن يحدث نوعا من التوازن بينهما لكن للأسف ! الواقع العملي عكس ذلك، خاصة بما ابتدعه المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري لسنة 2008 في كيفية توزيعه للصلاحيات التنفيذية²¹⁸.

ومن خلال التجارب السابقة التي عاشها النظام السياسي الجزائري وكذا تلك التي تمّ إستقائها من مختلف النظم السياسية، هناك إقتراحات عديدة لوضع تقنيات قد تساهم في إعادة التوازن للنظام السياسي الجزائري، أبرزها تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية (فرع أول)، ولما لا العمل على تفعيل مسؤوليته السياسية كما كان الوضع في دستور 1963 والجنائية (فرع ثاني).

الفرع الأول

تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية

الدساتير التي سبقت دستور 1996 والتعديلات التي تضمنها هذا الأخير، تؤكد هيمنة السلطة التنفيذية والتي على رأسها رئيس الجمهورية مع ترجيح كفته على باقي المؤسسات السياسية²¹⁹.

²¹⁸- الذي فسح المجال لرئيس الجمهورية في العديد من المجالات، ما أدى إلى طغيانه على النظام السياسي الجزائري ككل، على حساب الوزير الأول.

²¹⁹- بلورغي منيرة، المرجع السابق، ص161.

فوضع السلطة التنفيذية يختلف من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي المطبق²²⁰، ففي النظام السياسي الجزائري، يظهر رئيس الجمهورية كعمود فقري للسلطة التنفيذية، بل هو السلطة التنفيذية.

وعلى هذا الأساس، فمن المستحسن أن تأتي المراجعة الدستورية اللاحقة بجملة من الإصلاحات بهدف إرساء قواعد دولة القانون ومجتمع الحريات والمواطنة، إذ عند توقيع رئيس الجمهورية على المراسيم الرئاسية، من الأجر أن تكون هناك إمكانية لعرضها عند الإقتضاء على مجلس الدولة لإبداء رأيه فيها مسبقاً²²¹، ومن المستصاغ أيضاً الذهاب نحو إمكانية تفويض مهام رئيس الجمهورية في ممارسة السلطة التنظيمية للوزير الأول²²².

وفي المجال التشريعي يبدو أن موقف المؤسس الدستوري سنة 1989²²³ كان في محله مقارنة بما ذهب إليه سنة 1996، وذلك بعدم إناطة مهام البرلمان لرئيس الجمهورية على الأقل في الحالات العادية التي يمكن فيها الإكتفاء بصلاحيته في دعوته لإتعداد البرلمان، ثم إن قوة هذا الأخير - كما هو معلوم - مستمدة من صلاحياته المالية التي تعتبر في نفس الوقت أخطر الإختصاصات المسندة للسلطة التشريعية، والدستور الحالي جعلها في موقف ضعف شديد نتيجة قدرة رئيس الجمهورية على المصادقة على قانون المالية بموجب أمر خلال 75 يوم من عرضه على البرلمان.

²²⁰ - النظام الرئاسي كما سبقت الإشارة إليه، قائم على ركيزة وحدة السلطة التنفيذية المحصورة في يد رئيس الدولة، في حين نجد النظام البرلماني قائم على ثنائية السلطة التنفيذية بين كل من رئيس الدولة والوزير الأول، مع تمتع هذا الأخير بالإستقلالية العضوية والوظيفية في مواجهة رئيس الدولة، للتفصيل أكثر أنظر في هذا الصدد: أومايوف محمد، المرجع السابق، ص17.

²²¹ - أنظر المادة 8/77 دستور 1996، السالف الذكر، والمادة 21 من مسودة مشروع تعديل الدستور، المتواجدة على الموقع التالي: مسودة تعديل الدستور

²²² - أنظر مشروع مسودة تعديل الدستور، المشار إليها سابقاً. <http://www.el-moradia.dz/arabe/sommaire/ar.html> ، تاريخ الإطلاع عليه: 2015/06/06.

²²³ - أنظر دستور 1989، السالف الذكر.

وبفهم من ذلك أنّه ولو لم يوافق البرلمان على مشروع قانون المالية فرئيس الجمهورية يستطيع إصداره، لذلك فهيبة البرلمان لا يمكن أن تسترجع إلاّ إذا إستعاد مهامه الماليّة التي تكبّل وتقيّد السّلطة التنفيذيّة، مع العلم أنّه حتى المسوّدة الحاليّة لتعديل الدّستور لا تزال تمنح هذه الأفضليّة لرئيس الجمهوريّة، والأجدر أن يكون قانون المالية غير قابل للإصدار إلاّ بعد موافقة البرلمان عليه بما يجعل صلاحيات رئيس الجمهوريّة تتراجع²²⁴.

وأخيرا بالنسبة للمجال القضائي، ينبغي تجريد رئيس المهورية من هذه الصّلاحيات، كونه القاضي الأول في البلاد، وصاحب السّلطة في إصدار العفو إذ كان من الأجدر أن يكون في حالات معيّنة وليس شامل، إلى جانب رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، لأن ذلك يشكّل إعتداء على السّلطة القضائيّة.

الفرع الثاني

تفعيل مسؤولية رئيس الجمهوريّة

عرفنا ممّا سبق أنّ حتمية أعمال مبدأ تلازم السّلطة والمسؤولية، يقضي بالضرورة أنّه حيث توجد سلطة توجد مسؤولية، إلاّ أنّ هذا المبدأ لم يجد أيّ صدى عند ممارسة رئيس الجمهوريّة لسلطاته، وعليه عملنا على إيجاد مقومات من شأنها تفعيل وتكريس مسؤولية رئيس الجمهوريّة سياسيا (فرع أول)، أو جنائيا (فرع ثاني)، من أجل مسايرة هذا المبدأ.

أولا: تكريس مسؤولية فعليّة لرئيس الجمهوريّة سياسيا

إذا بحثنا في دستور 1996، فإننا لا نجد أيّ أثر لمسؤولية رئيس الجمهوريّة سياسيا وإن كان إنشاء جهاز مساعد له يقوده رئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا)، قد قلّص من السّلطات

²²⁴ - أنظر المادة 124 من دستور 1996، السالف الذكر، والمادة 73 من مسودة تعديل الدستور، المشار إليها سابقا.

المخولة له²²⁵، الإستثناء الوحيد ما جاء به دستور²²⁶ 1963، الذي أقرّ المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية، ولهذا كان لزاما تدارك هذا النقص.²²⁷

ولتحقيق ذلك ينبغي تكريس نصّ دستوري صريح يقضي بتقرير تلك المسؤولية على النحو التالي:

(01) إقامة مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيا أمام الأمة (الشعب)

نعلم أن السيادة ملك للشعب وهو صاحبها الأصلي، وعلى هذا الأساس فالشعب مصدر كل سلطة حيث تمارس هذه الأخيرة من قبل المجتمع على قدم المساواة خدمة للصالح العام²²⁸، وذلك عن طريق الإستفتاء الشخصي²²⁹ الذي يؤدي إلى إقالة رئيس الجمهورية في حالة ما إذا سحبت منه الثقة من طرف الشعب²³⁰.

ليضاف ذلك إلى الإنتخاب الذي تترتب بموجبه مسؤولية رئيس الجمهورية أمام الشعب بإعتباره صاحب الكلمة في تجديد عهدة الرئيس المترشح، إذ بإنقضاء العهدة يتوجب تلقائيا إستدعاء هيئة الناخبين ويجرى الإقتراع العام المباشر والسري، وبهذا يمكن للشعب مراقبة رئيس الجمهورية كلّ خمس سنوات عن طريق الإنتخابات الرئاسية، وعليه قد تسفر هذه النتائج إلى تجديد

²²⁵- دنش رياض، المرجع السابق، ص 379.

²²⁶- أنظر المادة 55 من دستور 1963، السالف الذكر.

²²⁷- نظرا لما يحدثه من فجوات كثيرة في الدستور هذا من جهة، وحدّة الصراع على السلطة والتمسك بها من جهة أخرى.

²²⁸- عمارة فتيحة، المرجع السابق، ص 139.

²²⁹- يعتبر الإستفتاء شكل من أشكال إشراك الشعب في إقرار نصوص الدستور، ويكون ذلك بغرض إستفتاءه حولها و أخذ رأيه، للمزيد من التفصيل أنظر: **بو الشعير سعيد**، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 1: النظرية العامة للدولة والدستور، ط9، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 176.

²³⁰ يعتبر سحب الثقة نتيجة من النتائج المترتبة عن الأخذ بمبدأ سيادة الشعب، ولئن كانت هذه الآلية لا تستعمل في الديمقراطيات النيابية، فإنها أمر مستصاغ في الديمقراطيات شبه المباشرة.

الثقة إذا كان أهلاً، أما إذا أثبت عكس ذلك فإنّ الشعب يحجب الثقة عنه بعدم إنتخابه من جديد ومنحها لغيره²³¹.

هذا مع العلم أنّ المناخ السياسي السائد في الجزائر لا يعزّز آلية الرقابة الشعبية عن طريق الإنتخاب، الذي تتحكّم فيه عوامل غير سياسية ولا قانونية تتيح للشعب للتعبير عن رأيه بكلّ ديمقراطية خاصة في ظلّ عزوفه عن المشاركة في العمليات الإنتخابية.

أما الإستفتاء الشعبي، فيتأتّى ذلك في الحالة التي تصوّت الهيئة الناخبة (الشعب) بالرّفض على مبتغى رئيس الجمهورية، ذلك لأنّه من واجب هذا الأخير الخضوع إلى رغبة الشعب، أيّ في حالة التصويت السلبي - أمر غير وارد - الذي له معنى واحد وهو رفض سياسته²³² فيجب عليه التّنحي عن قيادة الدّولة.

02) إقامة مسؤولية رئيس الجمهورية سياسياً أمام البرلمان

يمكن إقامة مسؤولية رئيس الجمهورية في هذه الحالة، بالنّص صراحة في أحكام الدّستور على إمكانية قيام البرلمان بتوجيه أسئلة وإستجابات إلى رئيس الجمهورية، خاصّة وأنّ هذا الأخير يمارس سلطات هامّة في المجال التّفيزي بحيث نعلم بأنّه مجسّد السلطة التّفيزية الفعلية، ومنه المسؤولية السياسية التي تقام على الحكومة بسحب الثقة منها من قبل البرلمان، تتسحب إلى رئيس الجمهورية²³³، لأنّ الحكومة ما هي إلّا ناطقة بإسم رئيس الجمهورية²³⁴.

²³¹ - وتتأتى المسؤولية السياسية في هذه الحالة، إذا جاءت نتائج الإنتخابات الرئاسية خلافا لرغبة الرّئيس، وذلك بإعادة ذات الأغلبية البرلمانية، وهذا بطبيعة الحال له تأثير الإرادة الرئاسية والتي تصل إلى تنحيّ رئيس الجمهورية.

²³² - وهذا ما قام به الرّئيس الفرنسي ديغول على إثر إستفتاء الثقة عام 1969، الذي أدّت به إلى تقديم إستقالته، وهو كذلك القول الذي تلفّظ به الرّئيس بوتفليقة فيما يتعلّق بقانون الوثام المدني، بمعنى أنّ الإستفتاء يتعلّق بمسألة الثقة ومقتضاه تجديد الرّئيس ثقته.

وما تجدر الإشارة إليه وأخذه بعين الإعتبار أنّ الإستفتاء في فرنسا يتمّ بصورة جدية لا هزل فيها ولا تزييف ولا صورية.²³³ - وذلك لعدة إعتبارات منها: يتحمّل رئيس الجمهورية تبعه إختيار الطاقم الحكومي، حيث أنّ الحكومة تستمدّ وجودها مباشرة من رئيس الجمهورية.

²³⁴ - وعلى هذا الأساس، فإنّ كل ما يلقي على عاتق الحكومة من أسئلة وإستجابات وتحقيقات وسحب الثقة، يمتدّ لنحو أو لآخر إلى رئيس الجمهورية ومرد ذلك أنّ الوزير الأوّل ليس الرّئيس الفعلي للسلطة التّفيزية.

ثانيا: إعادة النظر في المسؤولية الجنائية لرئيس الجمهورية المنصوص عليها في

المادة 158 من الدستور

يعدّ تقرير المسؤولية الرئاسية الجنائية من المسائل المستحدثة بمقتضى المراجعة الدستورية الأخيرة، كان من الممكن أن يعدّ ذلك تجديدا هاما في طبيعة النظام الذي تجاهل طويلا التنصيص على مثل هذه المسؤولية²³⁵، ويتفحص المادة 158 من دستور 1996،²³⁶ يقتضي علينا البحث عن مفهوم الخيانة العظمى وتحديد الأفعال التي تدخل ضمنها.

إذ نجد الفقه المصري إتجه إلى إعتبار جريمة الخيانة العظمى، هي كلّ جريمة تمسّ سلامة الدولة أو أمنها الخارجي أو الداخلي، وكلّ ما يصدر عن رئيس الجمهورية ويعتبر إهمالا جسيما في الحفاظ على سيادة الدولة وإستقلالها وإعتداءها على أحكام الدستور²³⁷.

وعلى هذا الأساس وجب تعيين هيئة خاصة لمقاضاة رئيس الجمهورية تكون لها أهلية في ذلك مع منحها كل الضمانات التي تحقّق المغزى من إقرار تلك المسؤولية، مع تحديد الحالات التي تقوم فيها مسؤولية رئيس الجمهورية بدقّة، لا إحالة ذلك لقانون يصدر عن جهة تابعة للرئيس وخاضعة في أية لحظة للحلّ وفقا لإرادته المنفردة²³⁸، كما ينبغي النصّ على العقوبات المقررة لرئيس الجمهورية في حالة الإدانة على أساس مبدأ الشرعية.

²³⁵ - مفتاح حنان، المرجع السابق، ص154.

وفي هذا الصدد، يرى الدكتور عبد الله بوقفة أنّ المؤسس الدستوري الجزائري تفادى عن عمد تفسير عبارة الخيانة العظمى، نظرا لما تنطوي هذه الجريمة من تشابك، وأنّ إدراج هذه المسؤولية في صلب الدستور يراد بها أن تكون بمثابة ستار يحجب ما هناك من عدم التنصيص على المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية.

²³⁶ - أنظر المادة 158 من دستور 1996، السالف الذكر.

²³⁷ - بسيوني عبد الغاني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، مصر، 1997، ص258.

=أما فقهاء القانون الدستوري الفرنسي، يعتبرون أنّ الخيانة العظمى في حدّ ذاتها لا تعدّ جريمة جنائية، طالما أنّ قانون العقوبات لم يعرفها، ويتحقّق معناها عند وجود إهمال شديد للإلتزامات الوظيفية، وإنتهاك جسيم للواجبات الملقاة على عاتق رئيس الجمهورية.

²³⁸ - كما هو معمول به في الدستور الأمريكي، الذي يقضي بأنّ لمجلس الشيوخ وحده سلطة إجراء المحاكمة في جميع قضايا الإتهام النيابي، وعندما ينعقد مجلس الشيوخ لهذا الغرض يقسم جميع أعضائه اليمين، وعندما تتناول المحاكمة رئيس

المطلب الثاني

تعزيز الهيئة الثانية للسلطة التنفيذية

بالرغم من تبني النظام الدستوري الجزائري لمبدأ الثنائية، إلا أنّ الممارسة الواقعية أظهرت أنّ الوزير الأوّل لا يلعب إلاّ دورا ثانويًا شبيه بدور المساعد لرئيس الجمهورية، بحيث يكون هذا الأخير محتكرا للسلطة²³⁹.

ولأنّ النظام السياسي الجزائري أصبح تائها بين معالم النظام البرلماني و النظام الشبه الرئاسي بسبب كيفية توزيع السلطات بين الهيئتين التنفيذيتين، فإنّ تكييفه لا يمكن أن يتم إلاّ بإجراء إصلاحات تزيل الخلل في توزيع المهام، وإستجابة لذلك هناك عديد من الإقتراحات بعضها ينادي بالإعتراف بالإستقلالية التامة للوزير الأوّل (فرع أول)، وبعض الآراء ترى الفائدة بالعودة إلى مركز رئيس الحكومة بما يوفّره من مشاركة في المهام التنفيذية (فرع ثاني)، وأخيرا هناك فريق يجنح إلى تكريس صلاحيات فعلية للوزير الأوّل بتبني منصب رئيس الوزراء ووضع رئيس الجمهورية في نفس موقع رئيس الدولة في النظم البرلمانية (فرع ثالث).

الفرع الأول

الإعتراف بإستقلالية تامة للوزير الأوّل

إنّ التعديلات التي جاء بها دستور 1996، تقتضي تراجع مكانة الوزير الأوّل مقارنة مع رئيس الحكومة سابقا في مجال وضع برنامج الحكومة، حيث أصبح دوره يقتصر على ضبط مخطّط عمله وتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية²⁴⁰.

=الولايات المتحدة الأمريكية، يرأس رئيس المحكمة العليا الجلسات ولا يدان أي شخص بدون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

²³⁹- تواتي الطاهر، ثنائية السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري - إشكالية التوازن بين السلطة والمسؤولية- من 1999 إلى 2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص141.

إذ ينبغي، أن يأخذ مشروع التعديل الدستوري الآتي بعين الإعتبار إصلاح طريقة تعيين الوزير الأول (أولا)، وتقييد سلطة رئيس الجمهورية في إنهاء مهامه (ثانيا).

أولا: إصلاح طريقة تعيين الوزير الأول

تعتبر سلطة رئيس الجمهورية في تعيين الوزير الأول سلطة مطلقة، إذ يقوم بإختيار أي شخص لتولّي مهام الحكومة لاسيما أن الدستور لا يلزمه بأي شرط أو قيد، ما جعل هذا الأسلوب غير ديمقراطي إن صحّ القول.

وعلى هذا الأساس، فإنّه يجب على المؤسس الدستوري تقييد هذه الصّلاحية بوضع مجموعة من الضوابط منها، مراعاة شرط الكفاءة²⁴¹ والسّمة والانتماء السياسي، الذي من المفروض أن تكون الشخصية المسيّرة للسياسة العامّة وإدارتها مؤهلة للقيام بذلك.

زيادة لذلك، يستحسن إختيار الوزير الأول ذو تأييد من قبل الأغلبية²⁴² حتى يضمن نجاح سياسته أو ضمان عدم تلقّي أيّ معارضة، بالرّغم من عدم وجود أية قاعدة تفرض مراعاة هذا القيد²⁴³.

²⁴⁰- يحيوي عاشوري، بوزلمادن ليلية ، المركز القانوني للوزير الأول في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع القانون العام، تخصص الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013-2014، ص 67.

²⁴¹- كما أنّ شرط الكفاءة لا يقتصر على تحصيل الشّهادات الجامعيّة، وإنّما لابدّ الإعتماد أيضا على معيار الممارسة والتّجربة، وكذا مدى قدرة تلك الشّخصية في مواجهة المشاكل وإيجاد الحلول.

²⁴²- يجب مراعاة الأغلبية، لأنّه في حالة إفرز أغلبيّة برلمانية لصالح حزب سياسي آخر مستقل عن حزب رئيس الجمهورية ، فالمنطق يقتضي تعيين الوزير الأول من هذه الاغلبية، وذلك تجنّبا من حدوث الأزمات والإنزلاقات السياسيّة بين الأحزاب، لضمان تسهيل العمل الحكومي والتّوافق بين الأغلبيّة البرلمانيّة ورئيس الجمهورية.

²⁴³- بوقفة عبد الله، السلطة التنفيذية بين التعسف والقيد، المرجع السابق، ص 239.

كما يجب أن يقوم الوزير الأول بتعيين أعضاء الطاقم الحكومي، لتمكينه من العمل مع من يتفق معهم سياسيًا، كونه الأدرى بمن يتعامل²⁴⁴.

ثانيا : تقييد سلطة رئيس الجمهورية في إنهاء مهام الوزير الأول

لم يكتفي الدستور الحالي بمنح رئيس الجمهورية الحرية في تعيين الوزير الأول فحسب، بل أكثر من ذلك خوّل له سلطة تقديرية منفردة في إنهاء مهامه، وهذا حسب المادة 5/77 من الدستور²⁴⁵.

وعليه فإنّ سكوت المؤسس الدستوري وتجنّبه تقديم إجراءات وكيفيات ممارسة رئيس الجمهورية لهذه السلطة، يعتبر من قبيل الغموض الذي من شأنه إطلاق سلطة رئيس الجمهورية²⁴⁶، دون تصوّر حدوث توازن بين قطبي السلطة التنفيذية.

ومنه وفي إطار تفعيل نظام القمّة الثنائية على نحو يعيد التوازن، تأسيسا على ما سبق ينبغي الحدّ من سلطة رئيس الجمهورية في إنهاء مهام الوزير الأول إلاّ بناء على إرادته هذا من

²⁴⁴ إنّ الإختلاف بين رئيس الجمهورية الجزائري ونظيره الفرنسي، في أنّ الأول حرّ في تعيين الحكومة وإقالتها، على عكس الثاني الذي لا يستطيع رئيس الجمهورية تعيين الحكومة إلاّ بعد إقتراح الوزير الاول، الشّيء الذي يجعل إختيار الوزير الأول الجزائري للحكومة إجراء شكلي، خلافا لما هو معمول به في النظام الفرنسي. وعليه يستوجب على المؤسس الدستوري الجزائري الإقتداء به، وأن يمنح سلطة تعيين الحكومة وإقالتها إلى الوزير الأول، بإعتباره هو من سيتعامل معهم.

²⁴⁵ - أنظر المادة 5/77 من دستور 1996، السالف الذكر.

²⁴⁶ - في إنهاء مهام الوزير الأول (رئيس الحكومة سابقا)، مثلما حدث مع رؤساء الحكومات السابقين الذين لم يجدوا أي وسيلة إلاّ الإمتثال لذلك.

باستثناء رئيس الحكومة الأول "قاصدي مبراح"، الذي إعترض على سلطة رئيس الجمهورية في إنهاء مهامه معتبرا ذلك أنّه ليس صاحب الإختصاص في إنهاء مهامه وغير مخوّل دستوريا، وأنّ المجلس الشعبي الوطني هو من يملك تلك السلطة، وذلك إستنادا إلى مبدأ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، الأمر الذي يستوجب ربط شرعية قرار تحيته بمصادقة المجلس الشعبي الوطني على إسقاطه، وبذلك فإنّ مهمة رئيس الجمهورية تقتصر في إختيار رئيس الحكومة وتعيينه.

جهة²⁴⁷، ومن جهة أخرى ناشد المؤسس الدستوري بالنص صراحة في الدستور الإجراءات المتبعة في حالة وفاة الوزير الأول، لأن ذلك يفتح باب للعديد من التأويلات.

الفرع الثاني

خيار العودة إلى مركز رئيس الحكومة

قام المؤسس الدستوري الجزائري منذ تكريس مبدأ ازدواجية السلطة التنفيذية بتحديد مجال الصلاحيات بين كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، مع توسيع نطاق النص الدستوري لصالح الأول وعلى حساب هذا الأخير، الشيء الذي أدى إلى إدخال البلاد في دوامة العنف لتضارب الصلاحيات²⁴⁸.

وعلى هذا الأساس، فإننا سنحاول الإسهام في رسم الحدود الفاصلة بين مجالي سلطة الطرفين والتي تضي إلى تحقيق التوازن بينهما، عن طريق مشاركة رئيس الحكومة لرئيس الجمهورية في ممارسة بعض الصلاحيات، ولعل أبرزها:

أولاً: إشراك رئيس الحكومة لرئيس الجمهورية في المجال التنظيمي

سبق القول أنّ سلطة التنظيم، هي السلطة التي تشمل المجال التشريعي الذي يخرج من إختصاص البرلمان ويعود للسلطة التنفيذية، حيث أورد المؤسس الدستوري مجالات تدخل السلطة

²⁴⁷- وهو الرأي الذي إستند عليه الفقه الفرنسي، الذي يقضي بتقييد سلطة رئيس الجمهورية في إنهاء مهام الوزير الأول. وهكذا فإنّ المشرع الفرنسي إستطاع على الأقل أن ينظّم العلاقة بين جهازي الفمة التنفيذية، وذلك على أساس التعاون عن طريق حصر مسؤولية رئيس الحكومة أمام البرلمان الذي يؤول إليه وحده الحق في إسقاط الحكومة.

²⁴⁸- تواتي الطاهر، المرجع السابق، ص142.

بيد أنّه عند تولي السيد " عبد العزيز بوتفليقة " منصب رئاسة الجمهورية، وتعيينه " أحمد بن بيتور " كأول رئيس لحكومته، بدا الصراع حول الإختصاصات الدستورية التي يستحوذ عليها رئيس الجمهورية، الشيء الذي أدى برئيس الحكومة إلى تقديم إستقالته مبّرراً ذلك في تجاوز رئيس الجمهورية لصلاحياته الدستورية ، وتدخله في صلب إختصاصه دون إستشارته. ونفس الأمر الذي شكى منه "علي بن فليس" أين قام رئيس الجمهورية بإقالته.

التشريعية على سبيل الحصر²⁴⁹، وفي المقابل أفرد رئيس الجمهورية بممارسة السلطة التنظيمية المستقلة دون رئيس الحكومة²⁵⁰.

بالرجوع إلى المشرع الفرنسي في دستور 1958²⁵¹ نجده بخلاف ذلك، حيث قام بتقسيم السلطة التنظيمية بين رئيس الجمهورية والوزير الأول، إعمالاً لمبدأ القمة المزدوجة للسلطة التنفيذية.

على هذا التقديم يجب على المؤسس الدستوري الجزائري إستدراك هذا الوضع، عن طريق النص صراحة على تخويل رئيس الحكومة صلاحية التنظيم المستقل بالموازاة مع رئيس الجمهورية²⁵²، لإعتبار أن الحكومة التي أناط بها المشرع مهمة السهر على تنفيذ البرنامج الحكومي.

ثانياً: تخويل رئيس الحكومة صلاحية إخطار المجلس الدستوري

يعدّ المجلس الدستوري المؤسسة الدستورية المخوّل لها سلطة التحقق من مدى مطابقة مختلف القوانين والتنظيمات والمعاهدات الدولية لأحكام الدستور.

²⁴⁹- أنظر المادة 122، والمادة 123 من دستور 1996، السالف الذكر.

²⁵⁰- أنظر المادة 125 من دستور 1996، السالف الذكر.

²⁵¹- أنظر المادة 21 من الدستور الفرنسي، السالف الذكر.

²⁵²- وفي هذا الصدد قدم البعض حجج تدعم هذا الرأي منها، أن تنفيذ القوانين وتطبيق البرنامج الحكومي يتطلب إسناد سلطة التنظيم إلى رئيس الحكومة، لاسيما وأن سلطة التنظيم تعدّ عنصراً حاسماً في تنفيذ برنامجه.

إسناد سلطة التنظيم لرئيس الجمهورية لوحده يؤدي إلى عرقلة تنفيذ البرنامج الحكومي والقوانين، خاصة إذا كان رئيس الجمهورية ينتمي لحزب معارض للأغلبية البرلمانية فيمكن له عرقلة النصوص التنظيمية المتعلقة بالبرنامج الحكومي الذي أقرته الأغلبية البرلمانية، الشيء الذي يؤدي إلى تعطيل البرنامج الحكومي، خاصة وأن الحكومة هي المسؤولة الوحيدة سياسياً عن حسن تطبيقه.

كما يرو أنه وإن إقتضى الأمر إسناد السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية، ينبغي أن تنحصر في مجال الدفاع والخارجية، أمّا غيرها من المجالات تمنح لرئيس الحكومة.

بالرّحوع إلى المادة 166 من الدّستور²⁵³، نجد أنّه خوّل سلطة الإخطار لكل من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة، فبمجرّد تلقي المجلس الدّستوري للإخطار يتحرّك فوراً للنظر في مدى دستورية الموضوع المختر به، وعليه تكون قراراته نهائية لاتقبل أيّ شكل من أشكال الطعن²⁵⁴.

على هذا النّحو تظهر أهميّة الإخطار كونها الأداة الكاشفة لعمل مختلف السلّطات والضّامنة للحقوق والحريّات واحترام الدّستور، والوسيلة الهامّة لتحقيق التّوازن ومنع الإختلال بين السلّطات²⁵⁵.

وعليه كان من الأجدر على المؤسّس الدّستوري الجزائري توسيع نطاق الإخطار إلى رئيس الحكومة²⁵⁶، لأنّ ذلك من شأنه توضيح العلاقة بينهما، إذ أنّ تدخّل المجلس الدّستوري لتحديد صلاحيات كل منهما يؤدّي إلى الحدّ من التداخل بين مجاليهما، وعلى هذا الأساس يمكن الحفاظ على المجال العائد لرئيس الحكومة ومنع إمتداد مجال رئيس الجمهورية لسلطته أو إستغلال مركزه، لإعتبار أنّ أيّ تدخّل يمكن أن يتعرض إلى رقابة المجلس الدّستوري، ما يؤدّي إلى تقليص تبعية رئيس الحكومة لرئيس الجمهورية، والتمتّع بنوع من الإستقلالية²⁵⁷، لتكريس مبدأ القمّة الثنائية التي تبنّاها الدّستور داخل السلّطة التّفيزية.

²⁵³ - والتي تنص: "يخطر رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة، المجلس الدّستوري".

²⁵⁴ - فإذا أعلن أنّ النّص المعروف عليه مخالف لأحكام الدّستور، لا يتم إصداره.

²⁵⁵ - ونتيجة لذلك فإنّ المشرّع الفرنسي أقرّ لكل من رئيس الجمهورية والوزير الأوّل ورئيس مجلس الشيوخ والجمعية العامة سلطة الإخطار.

²⁵⁶ - لأنّ الإعتراف بهذه الصّلاحية لكّل من رئيس الجمهورية ورئيسي غرفتي البرلمان، يعدّ إجحافاً في حقّ رئيس الحكومة ومن شأنه التأثير سلبيّاً على فعالية هذه الهيئة ويكرّس تبعيةها.

²⁵⁷ - تواتي الطاهر، المرجع السابق، ص147.

ثالثا: وجوب التأكيد على أولوية رئيس الحكومة على مستوى الحكومة

الشيء الذي يلفت الإنتباه على الدستور الحالي، أنه في إطار النص على رئيس الحكومة وتحديد صلاحياته لم يشر أبدا إلى قيادته للعمل الحكومي صراحة²⁵⁸.

هذا الأمر يوحي بأن المؤسس الدستوري بالرغم من تبني مبدأ الإزدواجية داخل السلطة التنفيذية، إلا أنه مازال مترددا في إناطة قيادة العمل الحكومي لرئيس الحكومة²⁵⁹. إنطلاقا من ذلك وفي إطار تقديم المبادرات التي من شأنها إعادة الإعتبار لمركز رئيس الحكومة على نحو يضمن بناء التوازن داخل السلطة التنفيذية، ينبغي النص صراحة في الدستور على أولوية تأكيد رئيس الحكومة في قيادة العمل الحكومي .

رابعا: إقرار قاعدة التوقيع المجاور

بالرجوع إلى أحكام الدستور الجزائري لا نجد أي أثر لقاعدة التوقيع المجاور²⁶⁰، ما يبرر إتخاذ القرارات بصفة إنفرادية، فهو لم يلزم بعرض التنظيمات التي يوقعها رئيس الجمهورية على رئيس الحكومة ليبيدي موافقته عليها، وعلى هذا الأساس إستبعد المشرع قاعدة التوقيع المجاور

²⁵⁸- حيث تراوحت إختصاصاته بين إقتراح أعضاء الحكومة لرئيس الجمهورية ليعينهم، وكذلك ضبط برنامج الحكومة وعرضه على مجلس الوزراء، إضافة إلى توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة، . . إلخ .

²⁵⁹- بل أن المشرع الفرنسي ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ نص صراحة على أن الوزير الأول يقود العمل الحكومي.

Voir l'article 21/1 constitution du 1958 qui dispose : « **Le premier ministre dirige l'action du gouvernement...** ».

²⁶⁰- والملاحظ أنه في الدستور الفرنسي لسنة 1958 لضمان إنجاز العمل الحكومي، ترسخت قاعدة إعتداد التوقيع الثلاثي أي وجود ثلاث توقيعات أو أكثر تشمل كل من رئيس الجمهورية والوزير الأول والوزراء المعنيين.

ونتيجة لذلك فإن موافقة كل من الوزير الأول والوزير المعني على وضع توقيعيهما إلى جانب توقيع رئيس الجمهورية، يعني الموافقة على القرار الذي إتخذه الرئيس وأن الحكومة على إستعداد تام لتحمل مسؤولية تنفيذه أمام البرلمان.

ولو نظرنا إلى إختصاصات رئيس الدولة في النظام البرلماني، نجد أن البعض منها تستوجب التوقيع المجاور، أنظر: رأفت فودة، ثنائية السلطة التنفيذية بين الشكل والموضوع في الدستور المصري والدستور الكويتي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص233.

على كامل الصلاحيات التي يمارسها رئيس الجمهورية حتى ما يتعلق بالطابع التنفيذي، والتي يعود النظر فيها للحكومة²⁶¹.

تأسيسا على ما سبق فإنّ إعتناق المؤسس الدستوري الجزائري لقاعدة التّوقيع المجاور من شأنه أن يساهم في تقليص الخلل بين السّلطة والمسؤولية داخل الهيئة التنفيذية، كما أنّها تستهدف إلى مشاركة رئيس الحكومة في إتخاذ القرارات ذات الصّلة بتنفيذ البرنامج الحكومي، ما يؤدّي إلى تكريس مسؤولية الحكومة أمام البرلمان باعتبارها إلّتزمت ذاتيا عند توقيعها المجاور لتوقيع الرئيس²⁶².

الفرع الثالث

تكريس صلاحيات فعليّة للوزير الأول بتبنيّ منصب رئيس الوزراء

إنّ النّظام السّياسي الجزائري الحالي قائم على مبدأ إزدواجية السّلطة التّفيذية، الذي يقضي بوجود جهاز مساعد لرئيس الجمهورية (الوزير الأول) بتخويله بعض الصّلاحيات، إلّا أنّ ذلك لا يخدم مكانته نظرا لسطة رئيس الجمهورية المطلقة في طريقة تعيينه أو إنهاء مهامه، وكذلك الأمر في أدائه للنّشاط الحكومي إذ لا يملك سلطة الرّئاسة عليها ولا مباشرته للصّلاحيات الحسّاسة في السّلطة التّفيذية، إذ يمكن إعتباره وزيرا كباقي الوزراء.

خلافا لذلك نجد تيّارات وإتجاهات تدعو إلى إعطاء رئيس الجمهورية صفة رمزية في السّلطة وآداء صلاحيات شرفية، بمعنى أنّه يبقى هو المجدّد للدولة لكن لا يحكم ، وهذا ما نجده في النّظام البريطاني حيث أصبح رئيس الوزراء يتولى حلّ مجلس العموم، تعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، يرأس إجتماعات الوزارة والحكومة، وله حق تعيين الوزراء وإعفائهم²⁶³.

²⁶¹-تواتي الطّاهر، المرجع السّابق، ص163.

²⁶²- وهو ما يساهم في توضيح نطاق المسؤوليّة ووضعها موضع السّلطة السّياسية.

²⁶³- نزيه رعد، القانون الدستوري العام "المبادئ العامة والنظم السياسية"، ط 2، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008، صص-206-208.

وهو ما سار عليه النّظام الألماني الذي ينبثق عنه منصب المستشار الإتحادي، وهذا الأخير له مكانة بارزة وفعّالة داخل الحكومة إذ يتولى تعيين الوزراء، يحدّد عدد الوزارات ومجال إختصاص كل منها، كما يتمتّع بصلاحيّة رئاسة جلسات الحكومة²⁶⁴، ما يؤكد صلابة وقوة مركزه في هذا النّظام.

كما إتّبع النظام اللبناني نفس السبيل، حيث نجد رئيس الوزراء يتمتّع بقدر من الصّلاحيات من بينها: رئاسة مجلس الوزراء، يوقّع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ماعدا مرسوم تسميته ومرسوم قبول إستقالته، يوقّع مرسوم الدّعوة إلى فتح دورة إستثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النّظر فيها... إلخ²⁶⁵.

بناء على ماتم ذكره أعلاه، فإنّه يجب على المؤسّس الدستوري في التعديل الدستوري القادم الإقتداء بنظيره البريطاني والألماني واللّبناني، بتبني الصّلاحيات المخوّلة لرئيس الوزراء في تلك الأنظمة، وتسليط الضوء عليها على الوزير الأول الجزائري بهدف تعزيز وجود فعلي لتثائيّة السلطة التّنفيذية وتحقيق التّوازن داخلها.

=أنظر أيضا: **فيصل الشنطاوي**، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط 1، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص219.

www.almania.diplo-

²⁶⁴ أنظر الموقع التالي: صلاحيات رئيس وزراء ألمانيا :

de/vertretung/almania/ar/1/polisticsh/seite.html

تاريخ الإطلاع عليه: 2015/06/06.

²⁶⁵ أنظر الموقع الإلكتروني التالي : صلاحيات رئيس الوزراء اللبناني

www.aljazeera.net/news/reportsand interview

تاريخ الإطلاع عليه: 2015/06/05.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذه الدراسة نستخلص أنّ النّظام السّياسي الجزائري مبني على السّلطة التّنفيذية التي يمثّلها ويسيرها رئيس الجمهورية، وذلك من خلال توسّع سلطاته في المجالات الثلاث، التّنفيذي، التّشريعي، والقضائي التي تصل به إلى درجة الهيمنة، الأمر الذي يجعل من هذا النّظام فاقدا للتّوازن، كما يبدو واضحا من خلال ما تمت الإشارة إليه في مواطن عدّة من هذا البحث.

وفي سبيل إعادة الإعتبار للنّظام السّياسي الجزائري، إرتأينا إلى إقحام المؤسّس الدستوري بوضع آليات فعّالة كحصر صلاحيات رئيس الجمهورية، وترتيب المسؤولية عليه... إلخ، والعمل على تعزيز مكانة الوزير الأول من خلال إعادة النّظر في طريقة تعيينه وإنهاء مهامه، لكي يتسنى له ممارسة صلاحياته بإستقلالية تامة.

هذا إلى جانب العودة إلى مركز رئيس الحكومة كون هذا الأخير يمارس صلاحيات معتبرة مقارنة مع الوزير الأول.

وفي الأخير حبّذا لو قام المؤسّس الدستوري بتبنيّ منصب رئيس الوزراء كما هو الشأن في النظام البريطاني، والألماني، واللّبناني نظرا لحجم الإختصاصات التي يمارسونها دون أي ضغط، وما لرئيس الدولة سوى صلاحيات شرفية فهو يسود ولا يحكم.

خاتمة

خلاصة القول التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة هي أنّ السّلطة التّنفيذية بمثابة المحرك الرئيسي للنّظام السياسي الجزائري، ما دفع بالمؤسس الدستوري بتبني مبدأ الإزدواجية الذي تميّز في بادئ الأمر بعدّة إيجابيات، إلّا أنّ هذه الوضعية لم تدم طويلا نتيجة الإنعكاسات السّلبية التي تطرح جملة من المشاكل والإختلالات داخل هذا النّظام.

وعلى هذا الأساس، حاولنا من خلال هذه الدّراسة إلى إعطاء صورة عن ثنائية السّلطة التّنفيذية بين النّظري و التّطبيق، حيث توصلنا إلى أنّ المؤسس الدستوري سعى إلى توسيع مجال الصّلاحيات المخوّلة لرئيس الجمهورية خاصّة في المجال التّنفيذي، ما يؤدّي إلى تركيز السّلطة في يده لاسيما في ظلّ إنعدام المسؤولية السّياسية الذي يفترض قيامها بالدرجة الاولى أمام الشعب الذي يجعله يحظى بشريعة كبيرة، هذا إلى جانب المسؤولية الجنائية رغم صراحة النص عليها في الدستور إلّا أنّ الغموض الذي يكتنف فحواها يقلل من فعاليتها.

مايلفت الإنتباه، أنّ الوزير الأول أصبح لا يتمتّع بالإستقلالية عند مزاوله أهمّ الصّلاحيات التي خوّلتها له الدستور بالرغم من تبني مبدأ الفصل بين السلطات، إذ أصبح دوره يقتصر على تطبيق برنامج رئيس الجمهورية وتنسيق عمل الحكومة، الشيء الذي يجعله خاضعا خضوعا مطلقا لرئيس الجمهورية من الناحية الوظيفية والعضوية، وربما ذلك راجع إلى منع تحوّل الوزير الأول وسيلة لإضعاف سلطات رئيس الجمهورية.

ما يزيد الأمر تعقيدا، تحمّل الوزير الاول عبء المسؤولية الذي يعدّ إجحافا للمبدأ المعروف في القانون والذي يقضي - السلطة تفترض المسؤولية-، مما يؤكّد أنّ الإزدواجية شكلية والنصوص الدستورية لم تضع حدّا للتفوق الرئاسي.

لعلّ ما يبرّر ذلك أكثر، هو أنّ رئيس الجمهورية أصبح الرئيس الفعلي للسّلطة التّشريعية إن صحّ القول، نظرا للوسائل التي يحظى بها والتي تجعله ليس قادرا على مواجهة البرلمان فحسب، بل الهيمنة عليه في الميدان التّشريعي خاصّة في الظروف غير العادية، دون إغفال الدور الذي يلعبه على مستوى الجهاز القضائي حيث يعتبر القاضي الأول في البلاد، رغم أنّ الدستور صريح

في هذا المجال بإستقلالية السلطة القضائية، ليبقى رئيس الجمهورية الركيزة الأساسية للنظام السياسي الجزائري، وهو ما يقتضي النظام الرئاسي الذي أراد المؤسس الدستوري تكريسه. كل هذا نتج عنه الوجود الصوري لثنائية السلطة التنفيذية، رغم تكريس آليات الرقابة البرلمانية التي لم تؤدّي الغرض المستهدف منها، الشيء الذي عمق عدم التوازن داخل النظام السياسي الجزائري.

أمام هذا الطرح، نأمل أن تتطرق التعديلات الدستورية اللاحقة إلى:

- السلطات الواسعة لرئيس الجمهورية بغية تقليصها وتحديدتها تحديدا واضحا غير قابل للتأويل.

- تقرير المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية، لمسايرة المبدأ القائل لا سلطة بدون مسؤولية.

- تبني فكرة التوقيع المجاور للوزير الاول إلى جانب توقيع رئيس الجمهورية على المراسيم والقرارات، لأنه لا يعقل أن يمارس كل هذه الصلاحيات دون مساءلة.

- الإبقاء على صورة واحدة للحل وهي الحل التلقائي، والإستغناء عن الحل الرئاسي نظرا لمساوئه العديدة.

- تكريس مكانزمات تحقق رقابة برلمانية فعّالة.

- إفراد الوزير الأول بممارسة الصلاحيات المخولة له دستوريا.

- إستقلالية السلطة القضائية إستقلالا حقيقيا لا ظاهريا.

كل هذا من أجل العمل على إستقرار النظام السياسي الجزائري، والحد من بلورة الأزمات والإنزلاقات السياسية.

الملاحق

نص رسالة الاستقالة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

من أحمد بن بيتور

رئيس الحكومة

إلى السيد: رئيس الجمهورية

الموضوع: استقالة حكومتي

سيدي الرئيس:

تلقيت في يوم 25 اوت 2000، مشروع أمر منظم لتسيير رؤوس الاموال التجارية التابعة للدولة هدفه الجوهري الغاء الامر رقم 25/95، المؤرخ في 25 سبتمبر 1995.

ان هذه الطريقة للحكم بواسطة الاوامر التي بداتها اطارات الادارة الرئاسية في وقت لا تدوم فيه الفترة ما بين دورتي البرلمان سوى شهر واحد، هذه الطريقة تشبه انشاء حكومة موازية وتعرقل البرلمان في الممارسة التامة لصلاحياته الدستورية.

ومن جهة ثانية وخلال مهرجان عمومي نظم يوم 6 جوان 2000 بوهران، عبرتم بوضوح وعلانية عن خلافكم مع المادة 77 من الدستور المتعلقة بتعيين رئيس الحكومة، مما حرمني عمليا من اهم صلاحية من صلاحياتي الدستورية.

وقد حدث أخيرا انني في الوقت الذي كنت منهمكا في تحضير برنامج للانعاش الاقتصادي، كنت قد ارسلته لكم يوم 19 اوت 2000، كانت مصالحكم تحضر مشروع الامر هذا غير المتوافق مع الاستراتيجية المقترحة دون مشاركتي ومشاركة حكومتي.

إن مثل هذه الظروف لا تسمح لي ممارسة وظائف السلطة والرصانة الضروريتين وطبقا لاحكام المادة 85 من الدستور، يشرفني ان اقدم لكم استقالة حكومتي.

الوقيع: احمد بن بيتور

متوفرة على الموقع التالي: <https://www.wikipedia.org> المطلع عليه يوم: 2015/06/06

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. ابراهيم شيحا ، وضع السلّطة التّنفيذية في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006.
2. اسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عزّ الدين للطباعة والنشر، (د س).
3. الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ط2، (د م ج)، الجزائر، 2002.
4. أوصديق فوزي ، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، ط 3، (د م ج)، الجزائر، 2008.
5. أيمن محمّد الشّريف ، الإزدواج الوظيفي والعضوي بين السلّطتين التشريعية والتّنفيذية في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار التّهضة العربية، القاهرة، 2005.
6. بسيوني عبد الغاني عبد الله ، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، مصر، 1997.
7. بغدادي عزّ الدين ، الإختصاص الدستوري لكلّ من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2009.
8. بلحاج صالح ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الإستقلال إلى اليوم، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
9. بو الشعير سعيد ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 1: النظرية العامة للدولة والدستور، ط9، (د م ج)، الجزائر، 2008.
10. _____ ، النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، ج3: السلطة التنفيذية، (د م ج)، الجزائر، 2013.

11. بو بشير محند امقران ، النظام القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
12. بو قفة عبد الله، السّلطة التنفيذية بين التعسّف والقيد، دار الهدى، الجزائر، 2010.
13. _____، الدّستور الجزائري: نشأة -فقها- تشريعا، ط 4، دار الهدى للطباعة والنّشر، الجزائر، 2010.
14. _____، آليات تنظيم السّلطة، دار الهدى، الجزائر، (د س).
15. _____، القانون الدّستوري، آليات تنظيم السّلطة، دار هومة للطباعة والنّشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
16. بوكرا إدريس، نظام إنتخاب رئيس الجمهوريّة في الجزائر، ط 4، (د م ج)، الجزائر، 2007.
17. خرباشي عقيلة، العلاقة الوظيفية بين البرلمان والحكومة بعد التعديل الدستوري ل 28 نوفمبر 1996، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
18. ديدان مولود، مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005.
19. رأفت فودة، ثنائية السّلطة التنفيذية بين الشكل والموضوع في الدستور المصري والدستور الكويتي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
20. عبّاس عمّار، الرّقابة البرلمانيّة على أعمال الحكومة، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
21. فيصل الشنطاوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
22. لعشب محفوظ، التجربة الدستورية الجزائرية، (د م ج)، الجزائر، 2001.
23. ماجد راغب الحلو ، النّظم السياسيّة والقانون الدّستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
24. محمد باهي أبو يونس ، الرّقابة البرلمانيّة على أعمال الحكومة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

25. محمد رمضان بطيخ، النظرية العامة للقانون الدستوري وتطبيقاتها في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

26. مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعة الإدارية، ج 3: نظرية الإختصاص، (د م ج)، الجزائر، 2007.

27. مصطفى أبو زيد فهمي ، مبادئ الأنظمة السياسيّة ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

28. ناجي عبد النور ، النّظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية، مديرية النّشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2006.

29. نزيه رعد ، القانون الدستوري العام "المبادئ العامة والنظم السياسية"، ط 2، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ. أطروحات الدكتوراه

1. أومايوف محمد، عن الطّبيعة الرّئاسيويّة للنّظام السّياسي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصّص القانون، كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.

2. بن مالك بشير، نظام الإنتخابات الرّئاسية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

3. بنياني احمد، الإجراءات الممهّدة للعمليّة الإنتخابيّة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كليّة الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.

4. حميدشي فاروق، الممارسة التشريعية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

5. خرباشي عقيلة، مركز مجلس الأمة في النّظام السّياسي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كليّة الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

ب. مذكرات الماجستير

1. **إسعدي أمال**، بين إستقلالية السّلطة القضائيّة والقضاء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الدّولة والمؤسّسات العمومية، كلّية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدّة، الجزائر، 2010-2011.
2. **أفطوش إبراهيم**، المسؤولية السياسيّة للحكومة في إطار التّعديل الدّستوري ل 15 نوفمبر 2008 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون تحولات الدّولة، كلّية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.
3. **بركات أحمد**، الإختصاصات التشريعية لرئيس الجمهوريّة في النّظام الدّستوري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون العام، كلّية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008.
4. **بلورغي منيرة**، المركز القانوني لرئيس الجمهوريّة في الجزائر بعد التّعديل الدّستوري لسنة 1996 وأثره على النّظام السّياسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
5. **بن بغيلة ليلى**، آليات الرّقابة التشريعية في النّظام السّياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدّستوري، قسم القانون العام، كلّية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004.
6. **بن زاغو نزيهة**، رئيس الحكومة في ظل النّظام السّياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدّستوري، كلّية الحقوق، جامعة الجزائر.
7. **بن صفي علي**، تنظيم السّلطة التّنفيذية في دستور 1996 وتحديد طبيعة النّظام السّياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع الإدارة والمالية، كلّية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة الجزائر، 2002-2003.
8. **بولوم محمد الأمين**، البنية القانونيّة والدستورية للسّلطة في ظل دستور 1996، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون العام، كلّية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008.

9. **تواتي الطاهر**، ثنائية السّطة التّفيذية في النّظام السّياسي الجزائري - إشكاليّة التّوازن بين السّطة والمسؤوليّة- من 1999 إلى 2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السّياسيّة و العلاقات الدّولية، ، كلّية العلوم السّياسيّة والإعلام، جامعة يوسف بن خذّة، الجزائر، 2006-2007.
10. **جلال هشام**، قاعدة التّوازن بين السّطة والمسؤولية لدى رئيس الجمهوريّة والوزير الأول، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع الدولة والمؤسّسات العموميّة، كلّية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2014.
11. **زينب عبد الاوي**، توزيع السّطة بين رئيس الجمهوريّة و رئيس الحكومة في ظل دستور 1996، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصّص القانون الدّستوري، كلّية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004.
12. **طارق عاشور**، تطوّر العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النّظام السّياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السّياسيّة، تخصّص تنظيماتٍ سياسيّة و إداريّة، قسم العلوم السّياسيّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
13. **عبد المؤمن عبد الوهاب**، النّظام الانتخابي في التّجربة الدّستورية الجزائريّة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
14. **علي الصغير جمال**، العلاقة القانونية بين رئيس الجمهوريّة والحكومة في ظل دستور 28 نوفمبر 1996، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الدستوري وعلم التّنظيم السّياس ي، كلّية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002.
15. **عمر شاشوه**، في مدى التّوازن بين السّلتتين التّفيذية والتّشريعية في الدّستور الجزائري لسنة 1996، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصّص تحولات الدّولة، كلّية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013 .

16. عيادي سعاد ، الإختصاصات التشريعية للسلطة التنفيذية في دستور 1996 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

17. مزياني حميد ، عن واقع الإزدواجية التشريعية والعمل التشريعي في ال نظام السياسي الجزائري، م ذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

18. مفتاح حنان ، رئيس الجمهور يّ بين الدستورين الجزائري و الأمريكي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003-2004.

19. محمد مهادين قارة ، مبدأ الإزدواجية في السلطتين التشريعية والتنفيذية ضرورة أم قيد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1998.

ج. مذكرات الماستر

1. بناي خديجة، خلوفي حفيظة ، إشكالية المركز القانوني للسلطة التنفيذية في ضوء دستور 1996، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع القانون العام، تخصص الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2012-2013.

2. كشيدة ياسين، مزهود فيروز ، طبيعة النظام السياسي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع القانون العام، تخصص الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013-2014.

3. يحيايوي عاشوري، بوزلمادن ليلية ، المركز القانوني للوزير الأول في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، فرع القانون العام، تخصص الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013-2014.

د. مذكرات الليسانس

1. **حروس خديجة ، شلال فاطمة الزهراء ،** ثنائية السّطة التّفيذية في النّظام الدّستوري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في الحقوق، كآية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
2. **لبنى قايد، غريون رقية ،** المسؤولة السّياسية للوزير الأول في النّظام الدّستوري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تخصّص علم تنظيمات سّياسية و إدارية، كآية الحقوق والعلوم لسّياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

ثالثا: المقالات

1. **أقوجيل نبيلة و حبة عفاف ،** "القانون الإلتخابي بين القوّة والضعف " ، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 04، (د س)، ص 371 .
2. **بن صالح عبد القادر ،** " المبادرة بتعديل الدّستور " ، مجلة الفكر البرلماني ، الصّادرة عن مجلس الأمة، عدد13، لسنة 2006، ص ص 06، 07.
3. _____ ، "الإلتخابات الرّئاسية في الجزائر" ، مجلة الفكر البرلماني ، الصّادرة عن مجلس الأمة، عدد21، لسنة 2009، ص10.
4. _____ ، "تقديم برنامج الحكومة أمام البرلمان" ، مجلة الفكر البرلماني ، الصّادرة عن مجلس الأمة، عدد03، لسنة 2003.
5. **بودهان موسى ،** "الفصل بين السلطات في النظام القانوني الجزائري " ، مجلة النّائب، الصّادرة عن المجلس الشعبي الوطني، عدد 01 ، لسنة 2003 ، ص36.
6. **حمامي ميلود ،** " قراءة التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2008" ، مجلة الفكر البرلماني ، الصّادرة عن مجلس الامة، عدد 23، لسنة 2009، ص47.
7. **دنش رياض ،** "المسؤولية السّياسية والجنائية للسلطة التّفيذية في ظل التعديل الدستوري 1996" ، مجلة الإجتهد القضائي، الصّادرة عن مجلس الامة، عدد 04، (د س)، ص380.
8. **-عمارة فتيحة،** "مسؤولية رئيس الجمهوريّة" ، مجلة الكوفة، عدد 05، (د س) .

9. عوابدي عمّار ، "عملية الرقابة البرلمانية ودورها في الدفاع عن حقوق المواطن"، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة_، ، عدد01، ديسمبر2002، ص64.

10. _____، "مكانة آليات الاستئلة الشفوية والكتابية في عملية الرقابة البرلمانية"، مجلة الفكر البرلماني، عدد13_جوان2006، ص134.

رابعاً: النصوص القانونية

أ) الدساتير

1. دستور 10 سبتمبر 1963، مصادق عليه من قبل الجمعية التأسيسية، بتاريخ 28 أوت 1963، مصادق عليه بالإستفتاء الشعبي، بتاريخ 8 سبتمبر 1963، (ج ر ج ج د ش)، عدد64، لسنة1963.

2. دستور 1976، الصادر بموجب الأمر رقم 76-97، المؤرخ في 26 نوفمبر 1976، (ج ر ج ج د ش)، عدد94، لسنة 1976.

3. دستور 1989، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18، المؤرخ في 28 فيفري 1989، (ج ر ج ج د ش)، عدد09، لسنة 1989.

4. دستور 28 نوفمبر 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، (ج ر ج ج د ش)، عدد76، لسنة 1996.

5. القانون الدستوري رقم 08-19، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن تعديل الدستور، (ج ر ج ج د ش)، عدد63، لسنة 2008.

ب) القوانين العضوية

1. قانون عضوي رقم 97-08، مؤرخ في 6 مارس 1997، متعلق بنظام الإنتخابات، (ج ر ج ج د ش)، عدد12، الصادرة في 7 مارس 1997، معدل ومتمم.

2. قانون عضوي رقم 99-02، مؤرخ في 8 مارس 1999، متعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة، (ج ر ج ج د ش)، عدد15، لسنة 1999.

3. قانون عضوي رقم رقم 04-11، مؤرخ في 6 سبتمبر 2004، متضمن القانون الاساسي للقضاء، (ج ر ج ج د ش)، عدد57، لسنة 2004.

4. قانون عضوي رقم 01-12، مؤرخ في 12 جانفي 2012، متعلق بنظام الانتخابات، (ج ر ج ج د ش)، عدد 01، الصادرة في 14 جانفي 2012.

(ت) القوانين العادية

1. أمر رقم 70-86، مؤرخ في 15 ديسمبر 1970، يتضمن قانون الجنسية، (ج ر ج ج د ش)، عدد 150، لسنة 1976، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 05-01، مؤرخ في 27 فبراير 2005، (ج ر ج ج د ش)، عدد 15، لسنة 2005.

2. أمر رقم 97-04، مؤرخ في 11 جانفي 1997، متعلق بالتصريح بالملكيات، (ج ر ج ج د ش)، عدد 03، لسنة 1997.

3. أمر رقم 11-01، مؤرخ في 11 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، (ج ر ج ج د ش)، عدد 12، لسنة 2011.

(ث) النصوص التنظيمية

1. مرسوم رئاسي رقم 91-196، مؤرخ في 4 جوان 1991، يتضمن تقرير حالة الحصار، (ج ر ج ج د ش)، عدد 29، لسنة 1991.

2. مرسوم رئاسي رقم 91-336، مؤرخ في 22 سبتمبر 1991، يتضمن رفع حالة الحصار، (ج ر ج ج د ش)، عدد 44، لسنة 1991.

3. مرسوم رئاسي رقم 92-44، مؤرخ في 9 فيفري 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ، (ج ر ج ج د ش)، عدد 10، لسنة 1992.

4. مرسوم رئاسي رقم 99-240، مؤرخ في 27 أكتوبر 1999، يتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، (ج ر ج ج د ش)، عدد 76، لسنة 1999.

5. مرسوم رئاسي رقم 99-299، مؤرخ في مؤرخ في 26 ديسمبر، يتضمن تعيين احمد بن بيتور رئيسا للحكومة، (ج ر ج ج د ش)، عدد 93، لسنة 1999.

6. مرسوم رئاسي رقم 2000-254، مؤرخ في 26 أوت 2000، يتضمن إنهاء مهام رئيس الحكومة، (ج ر ج ج د ش)، عدد 54، لسنة 2000.

7. مرسوم رئاسي رقم 2000-256، مؤرخ في 26 أوت 2000، يتضمن تعيين علي بن فليس رئيسا للحكومة، (ج ر ج ج د ش)، عدد 54، لسنة 2000.

8. مرسوم رئاسي رقم 08-186، مؤرخ في 23 جوان 2008، يتضمن تعيين رئيس الحكومة، (ج ر ج ج د ش)، عدد 35، لسنة 2008.

9. مرسوم رئاسي رقم 12-327، مؤرخ في 4 سبتمبر 2012، يتضمن تفويض رئاسة إجتماعات الحكومة للوزير الأول، (ج ر ج ج د ش)، عدد 49، لسنة 2012.
10. مرسوم رئاسي رقم 14-110، مؤرخ في 13 مارس 2014، يتضمن إنهاء مهام الوزير الأول، (ج ر ج ج د ش)، عدد 15، لسنة 2014.
11. مرسوم تنفيذي رقم 04-335، مؤرخ في 26 أكتوبر 2004، متضمن إجراء العفو بمناسبة الذكرى الخمسين لإندلاع ثورة نوفمبر 1954، (ج ر ج ج د ش)، عدد 68، لسنة 2004.
- هـ. **القرارات والاحكام**
- قرار رقم 1697، صادر عن مجلس الدولة، بتاريخ 30 أوت 1999، متعلق بقضية محفوظ نحناح، ضد مجلس الدولة.
- و. **الوثائق الإلكترونية**
1. الوسائل والآليات التي لا تترتب عنها مباشرة مسؤولية الحكومة
www.mrp.gov.dz/minisere/semlaid-23042006.htm:
تاريخ الإطلاع عليه: 29 ماي 2015.
2. صلاحيات المستشار الإتحادي الألماني :
www.almania.dipo-de/vertrelung/almania/ar/1/polisticsh.htm
تاريخ الإطلاع عليه: 5 جوان 2015.
3. صلاحيات رئيس الوزراء اللبناني:
www.aljazeera.net/news/reportsand interview
تاريخ الإطلاع عليه: 5 جوان 2015.
4. مسودة تعديل الدستور:
<http://www.elmoradia.dz/arabe/sommaire/ar.html>
تاريخ الإطلاع عليه: 15 جوان 2015.

A : OUVRAGES

1. **BACHIRE YELLES CHaouche**, le conseil constitutionnel en Algerie du controle de constitutionnel à la creative nomative, (o p u), Alger, 1990.
2. **GILLES CHamagne**, l'essentiel du droit constitutionnel, (les institutions de la Rèpublique,), 6°eme edition, paris , 2006
3. **YVES Guchet, JEAN Catsiapis**, documents politique et constitutionnelles, paris, 1994 .
4. **MOULIN (r)**, le prèsidentialisme et la classification des regimes politiques, alger, s d.

B :ARTICLES

1. – **TAHAR Taleb**, « du monopartisme dans le règeime politiques Algerien » : la constitutio de 1989continuitèou repture du monocèphalisme du pouvoir exècutif « in RASJP » , n°4, dèsembre1990.
2. – **B-YELLES CHaouche**, « la relation gouvernement administration en droit constitutionnel », Revue idara ,Alger, 2000.
3. – **MANSOR Mouloud**, « du prèsidentialisme Algerien », RASJEP, n°1, Alger, 2007.

C :TEXTES JURIDIQUES

__constitution française de 1958,modifiè et complitè, in [www légifrance-gouv.fr](http://www.légifrance-gouv.fr).

Vue le :07/06/2015.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصفحة	المحتويات
	شكر وعرهان
	إهداء
	قائمة المختصرات
01.....	مقدمة
06.....	الفصل الأول: التشكيلة المزدوجة للسلطة التنفيذية
07.....	المبحث الأول: عوامل إرساء وتعزيز مكانة رئيس الجمهورية
07.....	المطلب الأول: كيفية اختيار رئيس الجمهورية
08.....	الفرع الأول: الشروط الواجب توافرها للترشح لرئاسة الجمهورية
08.....	أولاً: الشروط الدستورية
10.....	ثانياً: الشروط القانونية
11.....	الفرع الثاني: طريقة انتخاب رئيس الجمهورية
11.....	أولاً: الأسلوب المتبع لانتخاب رئيس الجمهورية
12.....	ثانياً: الوضع القانوني لمنصب رئاسة الجمهورية في حالات الشغور
14.....	المطلب الثاني: توسع سلطات رئيس الجمهورية
15.....	الفرع الأول: تفوق رئيس الجمهورية على الصلاحيات
15.....	أولاً: سلطات رئيس الجمهورية في علاقته مع الحكومة
15.....	1. رئاسة مجلس الوزراء
16.....	2. سلطة التعيين

3. اسناد السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية.....17
- ثانيا:صلاحيات رئيس الجمهورية في علاقته مع البرلمان17
- 1.رئيس الجمهورية وانعقاد البرلمان.....17
- 2.رئيس الجمهورية واختصاص البرلمان.....18.
- ثالثا: رئيس الجمهورية والسلطة القضائية.....19
- الفرع الثاني: المسؤولية الشكلية لرئيس الجمهورية.....20
- اولا: المسؤولية السياسية بين التواجد والانعدام.....20
- ثانيا: المسؤولية الجنائية في ظل انعدام المسؤولية السياسية.....22
- المبحث الثاني: الوزير الاول في النظام السياسي الجزائري.....23
- المطلب الاول: مكانة الوزير الاول في النظام السياسي الجزائري.....23
- الفرع الاول: طريقة اختيار الوزير الاول.....24
- اولا: تعيين الوزير الاول سلطة تقديرية لرئيس الجمهورية.....24
- ثانيا: انتهاء مهام الوزير الاول.....26
- الفرع الثاني: انحسار صلاحيات الوزير الاول.....27
- اولا: الاختصاصات التنفيذية.....27
- 1.رئاسة اجتماعات الحكومة.....28
- 2.توزيع الصلاحيات بين اعضاء الحكومة.....28
- 3.السهر على حسن سر الادارة العمومية.....28
- 4.التوقيع على المراسيم التنفيذية.....29
- 5.تنفيذ القوانين والتنظيمات.....30
- ثانيا: الاختصاصات التشريعية.....31
- المطلب الثاني: مسؤولية الوزير الاول.....31
- الفرع الاول: المسؤولية السياسية للوزير الاول.....32
- اولا: مسؤولية الوزير الاول امام رئيس الجمهورية.....33
- ثانيا:مسؤولية الوزير الاول امام البرلمان.....36
- الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية للوزير الاول.....37
- خلاصة الفصل الاول.....39

- 41.....**الفصل الثاني:** مظاهر الاختلالات في النظام السياسي الجزائري.
- 42.....**المبحث الاول:** استحواذ رئيس الجمهورية على النظام السياسي الجزائري.
- 42.....**المطلب الاول:** استئثار رئيس الجمهورية على المجال التنفيذي.
- 43.....**الفرع الاول:** تحكم رئيس الحكومة.
- 43.....**اولا:** هيمنة رئيس الجمهورية عضويا على الحكمة.
- 44.....**ثانيا:** احتكار رئيس الجمهورية للمسار الوظيفي للحكومة.
- 46.....**الفرع الثاني:** امتداد صلاحيات رئيس الجمهورية الى المجال القضائي.
- 46.....**اولا:** الدور المتميز لرئيس الجمهورية في المجال القضائي.
- 47.....1. تعيين القضاة.
- 48.....2. رئيس الجمهورية صاحب الاختصاص الاصيل في اصدار العفو وتخفيض العقوبات او استبدالها.
- 48.....3. اشراف رئيس الجمهورية على رئاسة المجلس الاعلى للقضاء.
- 49.....**ثانيا:** انفلات التشريع من البرلمان الى رئيس الجمهورية.
- 49.....1. سلطة رئيس الجمهورية في التشريع باوامر في الظروف العادية.
- 50.....2. تراجع الدور التشريعي للبرلمان في الظروف الاستثنائية.
- 51.....**المطلب الثاني:** الوجود الصوري لثنائية السلطة التنفيذية.
- 52.....**الفرع الاول:** الاختصاصات المقزمة للوزير الاول.
- 52.....**اولا:** الاختصاص النظري للوزير الاول.
- 53.....**ثانيا:** تدخل رئيس الجمهورية في المراسيم التنفيذية.
- 53.....**ثالثا:** استحواذ رئيس الجمهورية على صلاحية التعيين.

- 54.....الفرع الثاني: رقابة برلمانية غير فعالة.....54
- 54.....اولا: عدم فعالية الرقابة البرلمانية الرامية لاقرار مسؤولية الحكومة.....54
1. عرض مخطط عمل الوزير الاول على البرلمان للموافقة عليه.....55
2. عرض بيان السياسة العامة للحكومة امام البرلمان55
- 56.....ثانيا: الادوات البرلمانية المعدومة الاثر في تقرير مسؤولية الحكومة.....56
1. السؤال كآلية للرقابة البرلمانية.....56
2. تراجع آلية الاستجواب في تقرير مسؤولية الحكومة.....57
3. ضعف آلية التحقيق في التأثير على السلطة التنفيذية.....57
- المبحث الثاني: رهانات اعادة التوازن للنظام السياسي الجزائري.....59
- المطلب الاول: تقييد رئيس الجمهورية.....60
- الفرع الاول: تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية.....60
- الفرع الثاني: تفعيل مسؤولية رئيس الجمهورية.....62
- اولا: تكريس مسؤولية فعلية لرئيس الجمهورية سياسيا62
1. اقامة مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيا امام الامة.....63
2. اقامة مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيا امام البرلمان.....64
- ثانيا: اعادة النظر في المسؤولية الجنائية لرئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة 158 من الدستور65
- المطلب الثاني: تعزيز الهيئة الثانية للسلطة التنفيذية66
- الفرع الاول: الاعتراف باستقلالية تامة للوزير الاول.....67
- اولا: اصلاح طريقة تعيين الوزير الاول.....67

68.....	ثانيا: تقييد سلطة رئيس الجمهورية في انهاء مهام الوزير الاول.....
69.....	الفرع الثاني: خيار العودة الى مركز رئيس الحكومة.....
70	اولا: اشراك رئيس الحكومة لرئيس الجمهورية في المجال التنظيمي.....
70.....	ثانيا: تحويل رئيس الحكومة صلاحية اخطار المجلس الدستوري.....
72.....	ثالثا: وجوب التاكيد على اولوية رئيس الحكومة على مستوى الحكومة.....
72.....	رابعا: اقرار قاعدة التوقيع المجاور.....
73.....	الفرع الثالث: تكريس صلاحيات فعلية للوزير الاول بتبني منصب رئيس الوزراء.....
75.....	خلاصة الفصل الثاني.....
77.....	خاتمة
80.....	الملاحق:
82.....	قائمة المراجع.....
94.....	الفهرس.....

المخلص

إنّ الظام السياسى الجزائرى من زاوية السلطة التنفيذية يعتمد على تمرکز السلطات فى شخص رئيس الجمهورية، ما يجعله القائد الأعلى للسلطة التنفيذية من دون منازع، وذلك بفضل إختصاصه فى تحديد السياسة العامة للامة، رغم توزيع المؤسس الدستورى للسلطات المرتبطة بالهيئة التنفيذية بين رئيس الجمهورية والوزير الأول، إلا أنّ ذلك لم يحقق توازنا وإنما كان الأمر لصالح الأول وعلى حساب الثانى، الشيء الذى يعيق إستقرار النظام السياسى.

Rèsumè

Le pouvoir èxècutif en Algerie se caractèrise de la concentration des pouvoirs dans la main du prèsidnt de la rèpublique, ce qui le rend, le vèritable et unique leader de ce pouvoir, vu sa compètence de dècider la politique gènèrale de la nation, et malgré la distinction qu'il existe une des compètence liès au pouvoir èxècutif , entre le prèsidnt de la rèpublique et le premier ministre par le lègislateur constitutionnel, cependent cette attribution, n'entraîne pas un èquilibre, mais par contre la balance est penchèe au profit du prèsidnt de la rèpublique, ce qui qualifie comme un handicap au sein du pouvoir algerien.